

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٥١

الإثنين، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس	السيد هامند	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشيف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد إبانييث روبيو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنيس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيبي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد أمان
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2015/702)

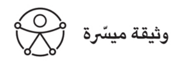
رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/762)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1535541 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ٠٥/٩.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2015/702)

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/762)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا برئيس مكتب الأمين العام، والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد وجودهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال للمشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب باسم المجلس، بدولة السيد عمر عبد الرشيد علي شارماركي، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية، وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

اصطحب السيد عمر عبد الرشيد علي شارماركي، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية، إلى المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة سوزانا مالكورا، رئيسة مكتب الأمين العام، والسيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/840، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا، أنغولا، تشاد، فرنسا، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/702 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال، وإلى الوثيقة S/2015/762، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد صوتنا تأييدا للقرار ٤٥/(٢٠١٥) الذي أعده وفد المملكة

المتحدة، بهدف تغيير ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحن مهتمون شأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين بأن نشهد توطيد السلام والاستقرار المستدامين في ذلك البلد وفي منطقة القرن الأفريقي بأسرها على وجه الاستعجال.

ومع ذلك، نلاحظ الكثافة المفرطة لنص القرار المتعلق بالموارد، ونرى أنه ينبغي تقليلها إلى الحد الأدنى. ويتسم ذلك بأهمية خاصة بالنظر إلى أن تقديم الدعم التقني والمادي إلى مكتب الدعم – الذي أصبح الآن مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال – من بين المسائل التي كثيرا ما يثيرها مراجعو الحسابات في المنظمة.

ونلفت الانتباه أيضا إلى ضيق الأطر الزمنية المتاحة لصياغة القرار، وضرورة تعزيز النظام الداخلي المؤقت وإنشاء ممارسات ناجعة لعمل مجلس الأمن فيما يتعلق بهذا النوع من الوثائق، بحيث يتسنى إدخال التعديلات على مشروع القرار حتى مرحلة التصويت، وألا يعني نشره باللون الأزرق انتهاء صياغته تلقائيا.

ونرى أيضا أن نشر الموظفين الحكوميين لا يزال خاضعا لغموض الرقابة على الإدارة والميزانية الذي يساورنا القلق إزاءه من حيث المبدأ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة مالكورا.

السيدة مالكورا (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أكون هنا للإدلاء برسالة نيابة عن الأمين العام.

”أشيد بالمملكة المتحدة لعقد هذه الجلسة الوزارية، ولريادتها في موضوع الصومال منذ أمد بعيد. الأخطار كبيرة. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف بقوة مع الصومال.

”إن العام المقبل يمكنه أن يكون بالغ الأهمية. فالانتقال السلمي للسلطة الدستورية سيشكل حدثا بارزا في مسار الصومال نحو الديمقراطية. والمنتدى الاستشاري الوطني الجديد مسؤول عن الاتفاق على طرائق تنفيذ هذه العملية. وإنني أحث الحكومة الاتحادية على إشراكها بنشاط لأكبر عدد ممكن من الناس في العملية، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات.

”وفي الوقت نفسه، يعمل الصومال على تعزيز نظامه الاتحادي. وإنني أحث القادة الصوماليين على استكمال هذه العملية بنهاية عام ٢٠١٦. كما أدعوهم إلى تحقيق مصالحة حقيقية وشاملة في جميع المناطق. وإحراز التقدم بشأن الدستور المؤقت سيكون أمرا أساسيا في الأشهر القليلة المقبلة. وأرحب بالتزام القادة الصوماليين بإعادة تنشيط الاستعراض الذي تأخر إجراؤه.

”ونحن ممتنون عميق الامتنان لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على ما تبذله من تضحيات. والأمم المتحدة لن تتردد في التزامنا بالبعثة. وأدعو جميع الشركاء إلى كفالة أن تتوافق استراتيجياتنا العسكرية والسياسية بشكل تام. كما يجب أن نضاعف جهودنا لتعزيز قوات الأمن الصومالية، حتى تتمكن من كفالة أمن البلد لمدى بعيد.

”إن العمليات العسكرية وحدها لن تهزم حركة الشباب. واليوم، أجدد دعوتي إلى مجلس الأمن كي يقوم بدعم نهج شامل يتصدى للتهديد الذي تشكله حركة الشباب، عن طريق توفير بديل أفضل للصوماليين. ومن شأن ذلك أن يتطلب استثمارات أكبر في مجالات أمن المجتمعات المحلية، وحقوق الإنسان، والعدالة، وتوفير الفرص الاقتصادية، خاصة للشباب. ويجب أن نندد بالدعاية التي تطلقها حركة الشباب، ونعالج المظالم التي تؤدي إلى التجنيد، ونفتح المجال أمام الجميع لنبذ العنف.

”وأفضل طريقة لإضعاف التطرف تكمن في تعزيز فرص الشعب لبناء مستقبل أفضل. لهذا السبب، أحث المجتمع الدولي أيضا على زيادة مساهماته في ميثاق الاتفاق الجديد قبل استعراضه في اسطنبول خلال شباط/فبراير. والاستثمار في شعب الصومال سوف يعود بالفائدة أيضا على الأمن في المنطقة والعالم. ويجب علينا أن نهيئ بسرعة الفرص أمام النساء والفتيات النشيطات في الصومال، اللواتي يعانين من الفقر والعنف وسوء المعاملة من دون مشاركة عادلة في صنع القرار. وأحث الحكومة الاتحادية على العمل من أجل تخطي هدف تمثيل النساء في البرلمان، البالغة نسبته ٣٠ في المائة.

”وضمان حقوق الإنسان الأساسية أمر ضروري لتوفير بديل من التطرف يكون ذا مصداقية. ولقد أكدت مرارا على أن جميع العمليات المناهضة للتطرف العنيف، أينما كانت وفي ظل أي ظرف من الظروف، يجب أن تحترم حقوق الإنسان احتراما كاملا. وأثني على الحكومة لمشاركتها بنشاط في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. كما أشدد على أهمية التقيد بالقانون الإنساني الدولي وبحقوق الإنسان لدى القيام بعمليات عسكرية. وتمشيا مع القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، الذي اتخذ اليوم، يمكننا أن نبني على النجاح الملموس للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وإنجازات مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويمكننا أن نفعل حتى أكثر من ذلك مع مكتب الأمم المتحدة الجديد لدعم الصومال. وأنا ملتزم بتعزيز التعاون فيما بيننا.

”وهناك الآن حوالى ٣,٢ مليون شخص في الصومال يحتاجون إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة. فطوال الأشهر الستة الماضية، فقدَ المزيد من الناس القدرة على إطعام أسرهم. وثمة مزيد من الأطفال يعانون من سوء حاد في التغذية. ومعظم هؤلاء هم من الأشخاص المشردين داخليا، حيث يعيشون في ظل التهديد المستمر لعمليات الإخلاء القسري والإعتداءات. وهذه الحالة السيئة تزداد سوءا؛ ونحن نتوقع فيضانات وفترات جفاف خطيرة. ويقتصر تمويل خطتنا للاستجابة الإنسانية على مجرد ٣٦ في المائة، لذلك لا يسعنا أن ننفّذ برامجنا المعدة لإنقاذ الأرواح تنفيذا كاملا.

”إن الجهات المانحة يمكنها أن تحدث فرقا بين الحياة والموت، وبوسع ذلك أن يساعد الصومال على تحقيق المزيد من الاستقرار والسلام. وسوف تواصل الأمم المتحدة القيام بكل ما في وسعها لتحقيق التقدم السياسي، وتعزيز الأمن، وتوطيد حقوق الإنسان، وتخفيف حدة المعاناة. وأحث المجلس على أن ينشط في تقديم الدعم. هذا هو سبيلنا لتبديد خطر الإرهاب، وتحقيق رؤية الصومال نحو إيجاد بلد اتحادي موحد يخدم جميع سكانه ويساهم في مستقبلنا المشترك.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مالكورا على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيد كاي.

السيد كاي (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لكم، سيدي، على إعطائي الكلمة. ويسعدني أن أكون هنا مع دولة السيد عمر عبد الرشيد علي شرمركي، رئيس وزراء الصومال، الذي يحظى تأييده المستمر للأمم المتحدة ببالغ التقدير.

بما أن مهمتي سوف تنتهي بنهاية السنة، أود أن أغتنم هذه الفرصة، وهي فرصتي الأخيرة، لأشكر المجلس على دعمه غير المحدود طوال فترة العامين ونصف العام المنصرمة. فمن دونه، لم يكن الصومال ليحرز التقدم الذي أحرزه. في عام ٢٠١٣،

كان هناك أمل في الأفق، ولكن كان هناك قلق أيضا. الجبال التي يتعين تسلقها كانت وعرة. وبينما يقترب الصومال من عام ٢٠١٦، أعتقد أننا ينبغي أن ندرك الأمور التي تسير بشكل جيد، ونفكر في سببها وفي ما يجب أن نتعلمه، ونحدد بوضوح التحديات المقبلة.

لقد قطع الصومال شوطا كبيرا في تحوله السياسي والأمني، من دولة مفككة إلى دولة تستعيد عافيتها. وعندما بدأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في عام ٢٠١٣، كانت الحكومة الاتحادية مطوقة في مقديشو. وفي بقية أنحاء البلد، كان هناك خليط من مختلف الترتيبات المحلية القابضة على زمام السلطة، دون ارتباط ملموس مع مقديشو، والقليل من مؤسسات الحكم، والعديد من المناطق الواقعة بأكملها تحت سيطرة حركة الشباب.

أمّا اليوم، فيبزغ صومال جديد مع خارطة سياسية جديدة. إذ هناك ثلاث ولايات اتحادية جديدة سوف تنضم كأعضاء إلى بونتلاند قريبا، لكي تشكل حجر الأساس لاتحاد الصومال الجديد. وسيتم تشكيل الولاية الخامسة من حيران وشابيل دكسي. ومع التنويه بأهمية التقدم الذي أحرز مؤخرا، أحث على الانتهاء من تلك العملية بسرعة. وأحث أيضا على استمرار إحراز التقدم في المشاورات الوطنية التي تؤدي إلى عملية انتخابية في عام ٢٠١٦، حيث تجري في الموعد المحدد لها وتكون أكثر شمولا من عام ٢٠١٢.

وينبغي ألاّ ننسى أبدا أن التقدم السياسي لم يتحقق إلاّ بفضل تضحيات الجيش الوطني الصومالي والقوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. فالجيش الوطني الصومالي يواجه تحديات ضخمة ويحتاج إلى تحسين قدراته وأعماله التنظيمية، ولكن دعم المجلس له ولبعثة الاتحاد الأفريقي يشكل دعما حيويا. ومنذ عام ٢٠١٣، جرت استعادة ١٤ مقاطعة من حركة الشباب، بما في ذلك موانئ ذات أهمية استراتيجية.

واليوم، هناك تبادل مكثف بين مقديشو والمناطق حول المسائل السياسية والاقتصادية والتقنية. ونحن نساعد وفودا صومالية كل يوم تقريبا على السفر جوا عبر هذا البلد الذي تنقصه الطرقات إلى حد كبير، والذي توازي مساحته مساحة فرنسا.

في كل ولاية من الولايات الاتحادية الناشئة هناك حكومة وبرلمان وميثاق متفق عليه. ويرى الصوماليون أن الحكومة أقرب إليهم وأكثر قدرة على العمل لمصلحة الشعب ويمكنهم محاسبتها بشكل متزايد. لا يزال أمامنا طريق طويل من حيث تقديم الخدمات وسيادة القانون والسياسة الشاملة للجميع. لكنني لن أمل مطلقا من قول إن الصومال يواجه أخيرا مشاكل بلد يتماسك لا بلد ينهار.

وأعتقد أننا لا بد أن نعترف ببعض الإنجازات الهامة الأخرى؛ التي يعتبر كل منها إنجازا جماعيا للصوماليين والمجتمع الدولي. مضى الآن أكثر من ثلاث سنوات على استيلاء القراصنة على سفينة تجارية كبيرة قبالة سواحل الصومال. ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المؤسسات الحكومية على الشروع في تقديم طائفة من الخدمات، ويتعاون مع البنك الدولي في إقامة خدمة مدنية مهنية. أدى الإنذار المبكر عام ٢٠١٤ من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى اتخاذ إجراءات مبكرة، وتجنب الصومال تكرار المجاعة المدمرة لعام ٢٠١١. في عام ٢٠١٥، للمرة الأولى في ربع قرن، بدأ مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجا لمساعدة الآلاف من اللاجئين على العودة طواعية إلى الصومال. وأعلنت منظمة الصحة العالمية الشهر الماضي، بعد عامين على ظهور شلل الأطفال من جديد في الصومال، الصومال منطقة خالية من شلل الأطفال. وصدر الصومال عام ٢٠١٤ عددا قياسيا من الماشية؛ وليس من قبيل الصدفة أن قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتلقيح عدد قياسي من الحيوانات في نفس العام. ويتم إعادة فتح المدارس في أنحاء الصومال ويجري تدريب المعلمين

ويتلقون أجرهم من خلال برنامج تدعمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة. غير أنه ما زالت هناك تحديات هائلة. أما التقدم الاجتماعي والاقتصادي فهو حتى الآن قطرة في محيط لكنه يعد تقدما.

لماذا نحرز تقدما وماذا يجب أن نتعلم؟ هذا ليس وقت التحليل مفصل، ولكن أود أن أسلط الضوء على خمسة عناصر رئيسية بشأن النجاح في الصومال. أولا وقبل كل شيء الاتفاق المشترك على وضع بناء الدولة السياسي في صميم كل شيء، بملكية الصوماليين وقيادة الصوماليين. ثانيا، كانت النهج الابتكارية والشراكات أساسية، لا على النحو المكرس في ميثاق الاتفاق الجديد فحسب، بل في أوجه الشراكة الفريدة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية. والعامل الثالث هو شجاعة والتزام قوات الاتحاد الأفريقي في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والعنصر الرابع هو الأمم المتحدة المتكاملة بحق التي تعمل بشكل موحد. وأخيرا، هناك وحدة واستعداد مجلس الأمن للابتكار والثقة، وأشكر الأعضاء عليهما.

وفي حين أتوجه بالشكر إلى الشركاء والمجلس على ما قاموا به، قد لا يكون الأمر مدعاة لدهشة الأعضاء إذا ما طلبت المزيد. على الصومال التنافس ليظفر بالاهتمام والموارد في عالم مضطرب بشكل متزايد أكثر من أي وقت مضى. لكن تقليص الأنشطة الآن سيسحق آمال ملايين الصوماليين، ويعرض للخطر السلام والأمن في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا ويعزز التطرف العنيف على الصعيد العالمي ويخاطر بتجدد نزوح اللاجئين. وينبغي ألا يكون تقليص الجهود خيارا. نحن بحاجة إلى أن نقوم بصورة جماعية بالمزيد والأفضل بشأن ثلاثة أمور: الاضطلاع بإنعاش المجتمع المحلي والتنمية في المناطق المستردة من حركة الشباب؛ دعم الانتعاش الاقتصادي على الصعيد الوطني لمساعدة سبعة من بين كل ١٠ صوماليين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما على إيجاد فرص عمل؛ ووضع نهج أكثر شمولا تجاه حركة الشباب لإشراك الذين يرغبون حقا في الانضمام إلى مشروع إقامة الدولة السياسي بقيادة الصوماليين. هذه هي الإجراءات المستقبلية التي من شأنها تأمين صون النجاح السياسي والأمني الذي حققناه حتى الآن. إن القرار الذي اتخذه المجلس اليوم بإنشاء مكتب دعم معزز للأمم المتحدة حاسم الأهمية بالنسبة للمرحلة القادمة.

فبينما ننظر عن حق إلى الماضي ونتطلع إلى المستقبل، لا بد أن نكون واقعيين للغاية بشأن الحاضر. إن محنة ملايين الصوماليين مأساة واتهام. فلا تزال الأغلبية الساحقة تعاني الفقر المدقع والتشرد وانعدام الأمن والفساد المستشري في ظل انعدام سيادة القانون أو احترام حقوق الإنسان. إن قدرة الصومال على الصمود أسطورية، لكن حتى البلدان الأكثر صمودا قد تتعثر في النهاية. وفي هذا الصدد، على جميع القادة في الصومال والشركاء الدوليين بذل المزيد وليس الأقل.

سيكون من الصعب تحقيق التقدم الإنساني والإنمائي على المدى القصير، لا سيما بالنظر إلى تأثير النينيو. ويعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لكفالة الاستجابة المناسبة. وسيكون عام ٢٠١٦ عاما من التوترات السياسية المتفاقمة، طريقا وعرة تعج بالصعاب. وستبذل حركة الشباب كل ما في وسعها لعرقلة العملية الاتحادية والانتخابية. على قادة الصومال التوفيق بين المتطلبات المتعارضة والسعي إلى وضع المصالح الوطنية فوق مصالح المجتمع المحلي أو المصالح الشخصية. ويجب على الشركاء الدوليين مواصلة المسيرة والاتحاد واحترام الملكية الصومالية، ولكن عليهم أن يكونوا واضحين تماما في توقعهم أن على الصوماليين الاتفاق على القواعد المتعلقة بالعملية الانتخابية في عام ٢٠١٦ ومن ثم الالتزام بها.

وأخيرا أتوجه بالشكر، لا لمجلس الأمن والأمين العام على منحي شرف العمل في الصومال، ولفريقي الذي يعمل

بلا كلل في ظل ظروف خطيرة وصعبة فحسب، بل لرئيس ورئيس وزراء الصومال والشعب الصومالي على كرم الضيافة والصبر. وأشكر الاتحاد الأفريقي على شراكته الثابتة، وأرحب بالممثل الخاص الجديد لرئيس الاتحاد الأفريقي، السفيرماديرا.

وخالص التعازي لعائلة وأصدقاء الزملاء في الأمم المتحدة السبعة الذين قتلوا خلال أدائهم لواجبهم في الصومال منذ عام ٢٠١٣. وأنسب تكريم لهم هو مضاعفة عملنا لإحلال السلام. وأحيي وأشكر أسرة الأمم المتحدة بأسرها في الصومال على خدمتها وصداقتها وشجاعتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كاي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): تنعقد جلسة اليوم في إطار الإنجازات الرئيسية في الصومال من أجل تحقيق رؤية عام ٢٠١٦، التي يجب أن نشيد عليها قيادة حكومة الصومال الاتحادية وقوات الأمن الصومالية. ويجب علينا أيضا أن نثني على بلدان المنطقة التي، من خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ظلت تشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والمصالحة في الصومال.

وأشيد بكل الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وكذلك بالبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، وهي إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجيبوتي وكينيا ونيجيريا. أظهر أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي منذ نشرها والتي دخلت الآن عامها التاسع، التزاما لا مثيل له وشعورا بالمسؤولية والشجاعة. ونفخر في الاتحاد الأفريقي بشكل خاص بإنجازاتها. لقد مكنت التضحيات الهائلة التي قدمتها البعثة الصومال من فتح فصل جديد حافل بالأمل في تاريخه المضطرب. ونعتزم كفالة ألا تذهب التضحيات التي بذلت سدى.

أود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة، التي توفر لنا فرصة لتقييم الحالة، بما في ذلك تنفيذ برنامج رؤية عام ٢٠١٦، والاتفاق على أفضل السبل لتناول المهام المتبقية. وأرحب بوجود وزير خارجية المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث، وهو ما يعد شهادة أخرى على الأهمية التي توليها المملكة المتحدة للحالة في الصومال، ويعكس تصميمها على مساعدة ذلك البلد في التغلب على التحديات الهائلة التي يواجهها.

وأثني على أعضاء مجلس الأمن لالتزامهم الثابت بالسعي إلى تحقيق السلام والمصالحة في الصومال.

فقد واصلوا على مرِّ السنين تقديم دعم بارز للجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والهادفة إلى تحييد جماعة حركة الشباب الإرهابية، وتهيئة الظروف للإتمام الناجح للعملية السياسية الجارية.

وسيكون تقصيراً مني إذا لم أسجِّل مجدداً تقدير الاتحاد الأفريقي العميق للأمين العام بان كي – مون على جهوده الدؤوبة لتوطيد السلام والأمن في القارة الأفريقية وفي الصومال بشكل خاص. ولا ريب لديّ في أنه يمكننا مواصلة الاعتماد على دعمه ونحن نمضي قدُماً. ونشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتقدم المحرز في تنفيذ ولايتها، لم يكونا ممكنَين بدون دعم شركاء آخرين للاتحاد الأفريقي. وهؤلاء يشملون الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذ نجتمع في هذه القاعة اليوم، ينبغي لنا أن نُحيِّي حكومة الصومال الاتحادية على تأكيدها مجدداً التزامها باحترام فترتي ولايتي البرلمان والحكومة المأذون بهما دستورياً. وكما يعلم الأعضاء جميعاً، فإن هاتين الفترتين تنتهيان في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦ على الترتيب. وفي هذا الصدد، إنَّ إطلاق المنتدى الاستشاري الوطني مؤخراً بشأن الانتخابات خطوة

واعدة أخرى. وقد اتفق المنتدى على العملية والمنهجية التشاورية، وبدأ المناقشة الأولية المتعلقة بنُّهُج العملية الانتخابية. وفي غضون بضعة أيام، ستبدأ مشاورات عامة بشأن العملية الانتخابية في أجزاء مختلفة من الصومال. وأملنا أن يحفظ أصحاب المصلحة الوطنيون والإقليميون وحدة المقصد التي أظهروها حتى الآن.

وقد أحرِز تقدم بارز أيضاً على صعيد المعالم الرئيسية في إتمام عملية تشكيل دولة الصومال الاتحادية، ونحو استعراض الدستور المؤقت. وهذه التطورات الإيجابية عزَّزت إلى حدٍّ كبير آفاق الإتمام الناجح للعملية السياسية. ولكن يبقى الكثير مما يجب عمله. وعلى هذه الخلفية، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة الدوليين أن يواصلوا تقديم الدعم المطلوب لأصحاب المصلحة الصوماليين، بغية تجاوز التحديات الباقية. ويبقى الاتحاد الأفريقي ملتزماً - بما في ذلك من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تشمل ولايتها كما حددها مجلس السلام والأمن، مكوِّناً سياسياً أيضاً - بمواصلة دعم وتيسير هذه العمليات، بالتنسيق الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة وشركاء آخرين.

ولكن لدى استعراض الخطة الطموحة لبناء الدولة الماثلة أمامنا، يجب ألاَّ نعزف عن تقييم فعالية الجهود المبذولة ميدانياً، ومدى تعزيزنا عملية بمُلكية صومالية حقيقية، ومستوى التنسيق بين الشركاء الدوليين. ولا يمكننا أن نضمن أننا نأخذ في الحسبان الوقائع الميدانية في الصومال في كل خطوة، وزيادة تأثير دعمنا إلى الحدِّ الأقصى، إلاَّ من خلال هذا النهج.

إننا في الصومال نواجه الآن تهديداً ذا طابع مختلف عمَّا كنَّا نجابهه قبل سنة تماماً. فبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي نفَّذا عددًا من الهجمات الناجحة، كان آخرها عملية ممرّ جوبا. ومع أنَّ تلك الهجمات واصلت استنزاف قدرات حركة الشباب بتقييد مصادر عائداتها وحرية حركتها، فإنَّ بعثة الاتحاد الأفريقي قد أُرغِمت أيضاً، نتيجة ذلك، على توسيع خطوط اتصالها. وهي الآن تغطي منطقة عمليات موسَّعة.

وتحت ضغط الحفاظ على أهميتها، تستفيد حركة الشباب من خطوط الاتصال الممتدة تلك، لتنفيذ اعتداءات محددة الأهداف ضد المواقع الدفاعية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي. وقد واصلت الجماعة أيضاً شنَّ هجمات غير متناظرة، بكفاءة وشراسة متزايدتين، ضد الحكومة والسكان المحليين على السواء. وكان آخر تلك الاعتداءات قبل أسبوع تماماً على فندق مشهور في مقديشو يستخدمه مسؤولون حكوميون. وهذه الاعتداءات تشكِّل تذكيراً دائماً بهشاشة الأمن، ليس في مقديشو فحسب، بل في الصومال كله أيضاً.

والمصدر الآخر للقلق هو تحالف محتمَل بين حركة الشباب وما يُسمَّى بالدولة الإسلامية. فنتيجة للقدرة المستنزَفة لحركة الشباب ويأسها من الحصول على الدعم، فإنها تستكشف هذا المسار للبقاء، عبْر إمكانية نقل التحالفات إلى جماعات إرهابية دولية لديها موارد أكبر. وهذا تطور مثير للقلق يجب على جميع أصحاب المصلحة رصده عن كثب.

وللتصدي للتحديات الأمنية المتطورة، هناك حاجة ماسَّة إلى تكثيف الجهود لتكملة مرحلة التوسُّع، بهدف تحرير بقية المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة حركة الشباب الإرهابية. فمن شأن ذلك أن يمهِّد سبيل الانتقال إلى مرحلة إحلال الاستقرار بحلول آذار/مارس ٢٠١٦. وبالانسجام مع القرارات ذات الصلة لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، أعدَّت المفوضية، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل الأمم المتحدة، مفهوم عمليات منقَّحاً لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد قُدِّمت تلك الوثيقة للأمين العام من قِبَل مفوَّض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن بالنيابة عن رئيس المفوَّضية، د. نكوسازانا دلاميني زوما، عبْر رسالة مؤرَّخة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، لإحالتها إلى أعضاء مجلس الأمن.

إنَّ الحالة النهائية الاستراتيجية، كما حُدِّدت في مفهوم العمليات، هي بشكل أساسي استنزاف القدرة العسكرية وما يتصل بها لدى حركة الشباب والجماعات المعارضة المسلحة الأخرى. والاستراتيجية الأمنية في الفترة المقبلة في هذا السياق هي تهيئة وحفظ بيئة مؤاتية لعمليات السلام والمصالحة السياسية الجارية في الصومال. ومفهوم العمليات يعالج التحديات التي حددتها الممارسة المعيارية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ومن المحتَّم ملاحظة أنَّ الفكرة الأكثر اتساقاً التي أُعرِب عنها أثناء إعداد مفهوم العمليات كانت أهمية تقديم دعم لوجستي مرنٍ وحسَن التوقيت لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عبْر مكتبٍ الأمم المتحدة لدعم تلك البعثة باستجابة وقوة أكبر.

وعلى هذه الخلفية، رحب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بيانه المؤرخ في ١٨ أيلول/سبتمبر، بالاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأكَّد حتمية بقاء ذلك المكتب طاقة مستقلة ومكرَّسة، تقدِّم تقاريرها إلى مقرِّ الأمم المتحدة، وتكون مسؤولة أمام الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن جميع المسائل المتعلقة بالدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد اعتُبِر ذلك بمثابة شرطٍ لازم لتقديم ذلك الدعم بشكل مرِن، وحسَن التوقيت ومُستجيب.

وإذ أُحيط علماً بالقرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، وأنوِّه بأوجه التقدُّم التي يتضمنها على صعيد الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطني الصومالية، أود أن أؤكد أهمية موقف مجلس السلام والأمن، كما حُدِّد أعلاه، ويؤسفني أنَّ هذا الموقف لم يتجسَّد في القرار بشكل كافٍ. وإنني أحيِّي الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن على الجهود المطَّردة التي بذلوها في سياق المشاورات بشأن مشروع القرار، لكي تؤخذ شواغل الاتحاد الأفريقي في الحسبان.

وفي الفترة المقبلة، سيتشاور الاتحاد الأفريقي مع الأمانة العامة بشأن تنفيذ البنود ذات الصلة من القرار، لضمان أنَّ الدعم المطلوب لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يأخذ في الحسبان الظروف الفريدة التي تعمل فيها البعثة، وأنه يقدَّم في الوقت المناسب وبشكل مستجيب، بالاستناد إلى احتياجات البعثة وبناء على طلب قيادتها.

ويرحب الاتحاد الأفريقي بتوفير الإجلاء الطبي في مسرح العمليات المقرر لقوة الشرطة الصومالية. نعرب عن أملنا في أن يتبع هذه الخطوة، في المستقبل غير البعيد جدا، مجموعة من تدابير الدعم اللوجستي إلى قوة الشرطة الصومالية، على غرار الدعم الذي قُدِم إلى الجيش الوطني الصومالي. وهذا أمر بالغ الأهمية، بالنظر إلى الدور المتزايد المتوقع من قوات الشرطة الصومالية في الفترة المقبلة في سياق مفهوم العمليات المنقح لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وإذ يعرب الاتحاد الأفريقي عن تقديره للدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، فإن من المهم أيضا أن يؤخذ في الاعتبار أن الاتحاد الأفريقي، عند نشر بعثة في الصومال، يعمل باسم مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، فإنه يقع على الأمم المتحدة واجب تقديم كل الدعم اللازم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، التي يهدف عملها إلى تهيئة الظروف المواتية للتعجيل في نشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام التي من شأنها أن تدعم عملية تحقيق الاستقرار الطويل الأجل وإعادة بناء الصومال.

وتعزيز الدعم هذا على قدر كبير من الضرورة والإلحاح، حيث تواجه بعثة الاتحاد الأفريقي قيودا إضافية ناجمة عن قرار الاتحاد الأوروبي بخفض بدلات الأفراد النظاميين في البعثة بنسبة ٢٠ في المائة، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويؤثر هذا الإجراء على الأفراد الذين يقدمون التضحية العظمى، ويضحون بأرواحهم فداء للواجب نيابة عن المجتمع الدولي. وما من شك في أن ذلك القرار سيكون له آثار سلبية

خطيرة على معنويات الأفراد النظاميين، في الوقت الذي نتوقع فيه المزيد من بعثة الاتحاد الأفريقي على أرض الواقع. وأود أن أضيف أن قرار الاتحاد الأوروبي سيوسع الفجوة المالية الكبيرة الناشئة بالفعل عن انخفاض قيمة اليورو بالنسبة للدولار.

وفي الختام، أود أن أشدد على أننا في الشوط الأخير من رحلتنا الطويلة التي تهدف إلى مساعدة الشعب الصومالي والسلطات لوضع حد نهائي لعنف أهوج دام أكثر من عقدين، والفوضى العارمة والمعاناة التي لا توصف، الأمر الذي يؤثر على الأمن الإقليمي والدولي. إن بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطني الصومالية تستحق المزيد من الدعم، في هذه المرحلة الحاسمة. وبدون هذا الدعم، فإننا نجازف بتقويض ما تحقق من إنجازات هائلة بتكلفة عالية خلال السنوات التسع الماضية.

وغني عن القول، إن دعمنا للصومال ينبغي أن يتجاوز المجال الأمني. وعلينا أن نكثف جهودنا من أجل التصدي للتحديات الإنسانية السائدة التي تفاقمت بسبب الفيضانات مؤخرا، الأمر الذي أدى إلى تشريد المزيد من السكان. وعلينا أن نزيد من دعمنا الاقتصادي والمالي كي يستفيد من المكاسب المرجوة من السلام السكان الصوماليون الذين تشتد حاجتهم إليها ويعيشون تحت وطأة المعاناة. وعلينا أن نعزز من جهودنا في المساعدة على بناء قدرات الدولة الصومالية الناشئة لتكون قادرة على أن تعتمد على نفسها وتتحمل مسؤولياتها. ومع ذلك، ينبغي أن يكون واضحا أن قادة الصومال، في نهاية المطاف، هم من يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الاستجابة لتطلعات شعوبهم نحو تحقيق السلام والأمن والمصالحة. يتعين عليهم القيام بالمزيد والتحلي بالقيادة اللازمة والرؤية والإصرار تحقيقاً لهذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أنطونيو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيد عمر عبد الرشيد علي شارماركي، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية.

السيد شرماركي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أحضر هنا اليوم للمشاركة في المناقشات بشأن المضي بالصومال قدما. إنه حقا لشرف للصومال ولنا جميعا هنا. ومهما شكرت الصوال مجلس الأمن فلن تفيه حقه على جميع ما قام به دعما للبلد على مر السنين. وقد سعدت بأن أسمع من المتكلمين الذين سبقوني اليوم عن تفاؤلهم والتزامهم بدعم التقدم الذي تحرزه الصومال

أود أيضا أن أرحب بوزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة، السيد فيليب هاموند، وأن أثني على قيادته في رئاسة جلسة اليوم. كما أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس كاي، على دوره في الصومال خلال السنتين ونصف الماضية. لا بد وأن تلك السنوات كانت شاقة ولكن مجزية له من حيث التقدم الذي أحرز الصومال خلال فترة توليه منصب الممثل الخاص للأمين العام. والسيد كاي ثابت في دعمه للصومال وتفاؤله بشأنه الذي ينتقل للآخرين. من دواعي الأسف أنه لم يترك ليستكمل العملية التي استثمر في رسم معالمها قدرا كبيرا من الجهد والعواطف، جنبا إلى جنب مع الشركاء الوطنيين والدوليين، لا سيما في الوقت الحاضر حيث تعاني الصومال من مستوى غير مسبوق من الزخم الجماعي في العملية السياسية. وأود أن أؤكد للسيد كاي وللمجلس أن القيادة السياسية للصومال، على الصعيدين الاتحادي والإقليمي، ملتزمة بالمضي قدما بما يخدم مصالح الشعب والبلد. ونسلم جميعا بأنه يصب في مصلحة الصومال إتمام بناء الدولة والعمليات الانتخابية ضمن ولاية الحكومة الحالية التي تنتهي في آب/أغسطس ٢٠١٦.

وكما شهد جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية، فقد تم إحراز تقدم كبير في الصومال في جميع الجبهات الأمنية

والسياسية تقريبا. وفي هذه المرحلة المبكرة من إعادة بناء حكومتنا، يتعين علينا تعزيز القطاع الاقتصادي، كما كان الحال فيما يتعلق بالقطاعين السياسي والأمني. ونحن مستعدون، بوصفنا قادة، حيث ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، لبذل جهد إضافي من أجل إحراز المزيد من التقدم.

إن التقدم المحرز في الصومال منذ أن تولت الحكومة مقاليد الحكم، في نهاية عام ٢٠١٢، والتحديات التي يتعين التغلب عليها، والمهام التي ما زال يتعين القيام بها، تمت تغطيتها جميعها بالتفصيل خلال منتدى الشراكة الرفيع المستوى، الذي عقد في مقديشو في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ تموز/يوليه. ونحن واثقون من أننا سنتكلم بشأن مزيد الإنجازات في الاجتماع المقبل، المقرر عقده في وقت ما في شباط/فبراير ٢٠١٦. ونحن نشجع المشاركة الرفيعة المستوى ونأمل من كليكما، السيد الرئيس، والأمين العام بان كي - مون الانضمام إلينا لتقييم الإنجازات والتحديات، والتخطيط للخطوات السريعة نحو الانتخابات في عام ٢٠١٦.

وكما يدرك المجلس جيدا، عقدنا سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن العملية السياسية في تشرين الأول/أكتوبر، توجت بتدشين المنتدى الاستشاري الوطني. وضمت جلسته العامة الأولى التي عقدت بمقديشو يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ممثلين رفيعي المستوى من الإدارات الإقليمية الأربع القائمة بقيادة رؤسائهم المعنيين، والقيادة العليا لحكومة الصومال الاتحادية، فضلا عن ممثلين عن شركائنا الدوليين. وستبدأ المشاورات على الصعيد الإقليمي بشكل جاد في غضون أيام، قبل اجتماع المنتدى الاستشاري الوطني في كانون الأول/ديسمبر، لمناقشة أفضل خيار للانتخابات والكشف عنه، في غياب النتخابات حيث لكل شخص صوت واحد، والاتفاق على جدول زمني لعملية الانتخابات، التي يجب أن أن تجري في عام ٢٠١٦.

ويسرني أن أقول إنه تم البدء رسميا بعملية إنشاء الإدارة الإقليمية المؤقتة الأخيرة. وتم إنشاء لجنة فنية ستدير العملية. ونحن نتوقع تدشين تأسيس إدارة إقليمية جديدة، هيران ومنطقة شبيلي الوسطى، بحلول نهاية العام.

وعملية استعراض التعمير جارية على قدم وساق. وعلى الرغم من أننا غير راضين عن وتيرة التقدم المحرز، فإن المؤسسات المعنية تحرز تقدما على نحو لم يُشهد قط من قبل.

وتم مؤخرا تحت إشرافي عقد حلقة عمل في مقديشو، بتيسير من الأمم المتحدة، بشأن مراجعة الدستور، وبمشاركة أصحاب المصلحة. وقد تمت مراجعة فصلين، ونتوقع أن تتم مراجعة البقية مراجعة سريعة الخطى.

وما من شك في أننا قد حققنا مكاسب في قطاع الأمن. ولكي يتم ترسيخ تلك المكاسب، أعلنت حكومة الصومال الاتحادية التزامها بإصلاح القطاع الأمني، ولا سيما في مجالي الشفافية والمساءلة. ويجري إحراز تقد في دمج القوات. إن خطة النصر أمر أساسي لنجاح عملية الإدماج. ومن الأمور غير المشجعة، مع ذلك، عدم توفر دعم المانحين للخطة - على الرغم من كونها مفصلة. ولا يزال الجيش الوطني الصومالي يفتقر للمعدات والتدريب والدعم اللوجستي. وهذا أعاق قدرتنا على الاستفادة إلى اقصى حد من إدماج القوات من حيث المكسب المتوخى من استمرار العمليات الهجومية ضد حركة الشباب.

ومع أن حكومة الصومال الاتحادية ملتزمة، فإنها لا تزال تواجه تحديات في تولي المسؤولية الكاملة عن دفع مرتبات قوات الأمن. وحالما نبلغ ذلك الهدف، الذي نتوقع أن نحققه بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، يحدونا الأمل في إعادة توجيه تمويل الأجور إلى المزيد من تغطية تكلفة المعدات والتدريب والدعم اللوجستي.

وبالرغم مما تحقق من المكاسب العسكرية على حساب حركة الشباب التي تطرق لها أعضاء المجلس، فإن أقل ما يقال إن الهجمات العدوانية التي شنتها الحركة مؤخرا على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومواقع تابعة للجيش الوطني الصومالي مثيرة للقلق. فالهجمات المعقدة على الفنادق، بالرغم من أن الصومال وشركاءه الدوليين كسبوا الحرب ضد حركة الشباب، تدل على أنه لا يزال يتعين تفكيك تلك الجماعة. وينبغي ألا يستهان بإعلان الشبكة الإرهابية الصومالية مؤخرا ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبالرغم من جميع المكاسب المتواضعة التي حققها الصومال على حساب تلك المنظمة الإرهابية، لا يسع الصومال أن يسمح بحيز يستغله تنظم الدولة الإسلامية، مما سيمكنه من أن يعكس اتجاه التقدم الذي تحقق بشق الأنفس بشأن توفير الأمن الذي ضحت من أجله بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي بأرواح كثيرة للغاية. ولذلك السبب نحن بحاجة إلى دعم المجلس اليوم أكثر من أي وقت مضى: بغية الوقوف إلى جانب الصومال ضد تلك الشبكة الإرهابية وحرمانها من قدرتها على إعادة التجمع وعلى تشكيل تهديدات جديدة في الصومال والمنطقة.

إن التوصل إلى تسوية الأزمة في اليمن أمر بالغ الأهمية. فذلك سيقطع شوطا طويلا نحو الحيلولة دون حصول حركة الشباب على الدعم من تنظيم الدولة الإسلامية عن طريق استخدام اليمن قناة اتصال أو نقطة انطلاق. ومن الأهمية البالغة بمكان أيضا حشد الدعم لخطة النصر. والحكومة الاتحادية ملتزمة ببناء قدرات قوات الأمن على استيعاب نوع الدعم الذي تتوقع تقديمه من شركائنا الدوليين. وتلك مهمة قيادة الجيش الوطني الصومال، وأيضا جوهر إجراء التغييرات الأخيرة في قمة القيادة، وهو تحديدا، إجراء الإصلاحات الاستراتيجية والتقنية والتشغيلية. وحكومة الصومال الاتحادية على استعداد لمساندة تلك التغييرات باتخاذ سياسات تدريجية وبالسيطرة المدنية.

وتقوم حاجة جدية إلى تفكر بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومال في الهجمات الأخيرة على قواعدهما. فالخسائر التي ألحقتها بهما حركة الشباب تعرض للخطر ثقة الشعب الصومالي فيما يتعلق بمجابهة الحركة. ونشيد بشجاعة شركائنا الدوليين وجهودهم للقضاء على قيادة حركة الشباب. وندين بذلك للالتزام الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني بدحر حركة الشباب.

وأخيرا، وفيما يتعلق بتوفير الأمن، في حين اضطلعت القوات الخاصة بمهامها بدقة بالغة في إنقاذ الأرواح، في الوقت الفعلي، في وجه الهجمات المعقدة على مباني الأعمال التجارية المدنية، لا تزال تشوب قدراتنا الاستخباراتية والوقائية عيوب خطيرة. ونظرا لأوجه القصور الاستخباراتية في النظام يتعرض شعبنا لخسائر يمكن منع وقوعها. ولا بد من وضع حد لذلك. ومن دواعي خيبة الأمل أننا نبدو وكأننا نلجأ إلى الإدانات الشفوية لحركة الشباب. فأساليب الحركة معروفة بشكل جيد. وعلينا أن نركز على المزيد من العمل. وبالتنسيق الأفضل فيما بين قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وبين البعثة والجيش الوطني الصومالي، يمكننا قلب الطاولة على حركة الشباب وتحييد قدرتها على أن تمثل أي خطر حقيقي على الأهداف المدنية أو العسكرية.

وبفضل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة القرصنة، لم نشهد وقوع أية حوادث عنف تقريبا خلال العامين الماضيين في المياه الصومالية. ومع أن النتائج تبعث على الاطمئنان، تقوم حاجة إلى الاستدامة. وتقوم حاجة إلى حماية سبل كسب الرزق للمجتمعات المحلية الساحلية، التي عصفت بها أنشطة القرصنة لفترة طويلة. كما يحتاج الصومال إلى دعم المجلس فيما يتعلق بالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم في مياهه.

وأخيرا، يضطلع الفقر وعدم تحقيق الازدهار الاقتصادي بدور رئيسي في عوامل الجذب إلى التطرف والإرهاب. ولا يزال الشباب الذي يعاني من عدم التعليم والعمالة الناقصة

والبطالة قنبلة موقوتة في طريقها إلى الانفجار في الصومال – وهو وقت لا يمكننا أن نتحمل إهداره. فالصومال بحاجة إلى دعم مبادرات إيجاد الوظائف والتعليم والتدريب المهني وغيره من برامج تطوير البنية التحتية التي ستؤدي إلى تحقيق الاستقرار الحقيقي والاستدامة. ويمكننا أن ننظر إلى نماذج في المنطقة للتأكيد على أن عوامل الجذب إلى التطرف العنيف تتقلص بتحقيق ازدهار الأفراد أو المجتمع. ونحن، بصفتنا حكومة، نقوم بوضع الأطر القانونية اللازمة لجذب الاستثمار وضمانه.

ومرة أخرى، أود أن أشكر المجلس وقيادته على تعزيز السلام العالمي والازدهار بشكل عام وعلى استمرار الدعم المقدم لشعب الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كوزير للدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ويشرفني أن أتكلم بعد رئيس وزراء الصومال، الذي يعمل بجدية كبيرة لإعادة بناء بلده. كما أود أن أشكر الأمين العام والسفير تيتي أنطونيو على كل الأعمال التي قام بها الاتحاد الأفريقي لضمان أن تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معا لتحقيق السلام والازدهار لشعب الصومال.

ويتمثل هدفنا اليوم في مناقشة المزيد من العمل الذي يمكننا القيام به لدحر حركة الشباب وتحقيق مستقبل أفضل للصومال. ولكن قبل أن نفعل ذلك، أعتقد أن من المفيد تذكير أنفسنا بالماضي. فقبل فترة قصيرة لا تتجاوز أربعة أعوام، سيطرت حركة الشباب على المدن الرئيسية داخل الصومال، بما في ذلك كيسمايو والعاصمة، مقديشو. وجعلت البيئة الأمنية محاولة إدارة أي عمل تجاري مشروعا محفوفا بخطر شديد، حيث خاطر أصحاب العمل بخسارة سلعهم وممتلكاتهم وأحيانا أرواحهم. وذلك أثر علينا جميعا بصورة مباشرة أيضا. ففي عام ٢٠١٠ وحده، وقع ١٧٤ هجوما للقراصنة، وأخذ القراصنة الصوماليون ٤٠٤ رهائن. ومن حسن الطالع، أُحرز الكثير من التقدم. فحركة الشباب في تراجع، مع سيطرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي في الوقت الحالي على ٨٠ في المائة من مساحة الأرض الصومالية. واقتصاد الصومال آخذ في الانتعاش، مع ازدياد الناتج القومي الإجمالي وفتح أبواب المتاجر والأعمال التجارية بمعدلات متزايدة على الدوام. وقبالة سواحل الصومال، كما قال رئيس الوزراء، لم تقع أية هجمات ناجحة للقراصنة لأكثر من عامين.

ويسرني أن أصف ذلك التقدم المحرز، نظرا لأن المملكة المتحدة أقرت لفترة طويلة بضرورة بناء السلام والأمن الدائمين في الصومال. والتزامنا واضح وقد وجهنا استثمارات كبيرة. فنحن ثانية أكبر جهة مانحة على الصعيد الثنائي. وفتحنا سفارة في مقديشو، ونحن الدولة العضو الأولى في الاتحاد الأوروبي التي تفعل ذلك. ونقيم علاقات شخصية قوية مع المهاجرين الصوماليين المزدهرين في المملكة المتحدة.

ولكن يجب اليوم أن نأخذ بعض الوقت لنحيي ونشيد بالشجاعة والتضحيات التي قدمتها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي الباسلة على الخط الأمامي للقتال. كما ينبغي أن نشيد بحكومة الصومال الاتحادية على الالتزام الذي أبدته بالمساعدة على قيادة الصومال صوب استكمال الخريطة الاتحادية والتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة ودائمة.

وأشيد أيضا بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به الأمم المتحدة. فقد عمل نيك كاي على نحو دؤوب منذ عام ٢٠١٣ بصفته الممثل الخاص للأمين العام على ضمان أن تكون الأمم المتحدة محور التنسيق الدولي والدعم المقدم للصومال في ظل ظروف صعبة، بما في ذلك الخسارة المفجعة لأرواح سبعة من موظفي الأمم المتحدة المدنيين. ونحن ممتنون للغاية له ولفريقه على كل الأعمال التي أنجزاها. كما أشعر بالامتنان لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال،

الذي يشكل أكثر الإسهامات المباشرة والملموسة التي تقدمها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف في القرن الأفريقي. وما كان ليسنى نجاح بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي في مكافحة حركة الشباب لولا الدعم اللوجستي الأساسي الذي تقدمه البعثة. ومن الواضح أن مكتب دعم البعثة ظل يعاني من نقص الموارد وما فتئ يعمل بطريقة تستنفد كل قدراته. ولذلك يسرني أننا اليوم اتفقنا جميعا على تصحيح ذلك، وأشكر المجلس على تأييده للقرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥).

ولكن التحدي الذي نواجهه نحن جميعا – الصوماليون وغير الصوماليين – هو مواصلة السعي والزخم، والتنسيق الكامل في حين نفعل ذلك. وبالنسبة لتوفير الأمن، فإن ذلك العمل قد بدأ. فقد التزام الرئيس بإجراء إصلاح كبير لقطاع الأمن، وأناشده وحكومته المضي قدما بتنفيذ تلك الإصلاحات. وستواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدورها. وكما أعلن رئيس وزراء بلدنا هنا في أيلول/سبتمبر، فإننا سننشر الخبرات العسكرية واللوجستية والهندسية والتدريبية بغية توطيد مكتب دعم البعثة دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال.

إن بناء الأمن والاستقرار عامل رئيسي، ولكن الأساس الذي يقوم عليه هو إحراز تقدم سياسي. وفي عام ٢٠١٦ ستتجه أعين العالم نحو الصومال. وإجراء عملية انتخابية موثوقة العام المقبل أمر بالغ الأهمية. وأي إخفاق في ذلك سيؤدي إلى تقويض المسعى الجماعي لدحر حركة الشباب، وكل الأعمال التي أُنجزت حتى الآن. وسيخاطر بتقويض دعم المجتمع الدولي للصومال ولكن، الأمر الأهم، أنه سيؤدي إلى تقويض حق الشعب الصومالي في إخضاع قادته للمساءلة. وسيمكن إجراء عملية انتخابية موثوقة الصومال من أن يظهر للعالم مدى التقدم الذي أُحرز منذ عام ٢٠١٢.

وسيؤدي إلى خفوت الأصوات المشككة المتبقية، التي ترى عدم إمكانية تحقيق التجديد السياسي، وسيساعد على ضمان بقاء المجتمع الدولي ملتزما بدعم الصومال على المسار الصحيح، أي على مسار يتجه نحو مستقبل أكثر سلما وأمنا.

إن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بدعم تحقيق تقدم في الصومال. وأحث المجلس والحلفاء الدوليين الآخرين على مواصلة التزامهم تجاه البلد. وستضمن وحدة الهدف والجهد تحقيق النجاح. وخلال السنة المقبلة، يجب أن تتشاطر جميع أطراف الطيف السياسي في الصومال التزامنا. ويجب وضع الخلافات الشخصية والمصالح الخاصة جانبا، لما فيه مصلحة الدولة ككل. وكما حدد المجلس في القرار ٢٢٣٢ (٢٠١٥)، ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة والمؤسسات الرئيسية في الصومال، بما في ذلك البرلمان، الانخراط بشكل بناء لضمان إحراز تقدم. وعندها فقط يمكننا أن نقول حقا إن الصومال قد حقق تقدما.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس. وأعطي الكلمة لباقي الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

السيد أمان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود من خلالكم سيدي الرئيس، الإعراب عن تقدير وفد بلدي لدولة السيد عمر عبد الرشيد علي شارماركي، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية، على حضوره وعلى إحاطته الإعلامية، التي استمعنا إليها باهتمام كبير. وأود أيضا أن أشكر السيدة سوزانا مالكورا، رئيسة ديوان الأمين العام، والممثل الخاص للأمين العام نيكولاس كاي، والسفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة والزاخرة بالمعلومات.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالتفاني والجهود الدؤوبة التي يبذلها الرجال والنساء الذين يخدمون في الصومال تحت راية الأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إننا نثني على شجاعتهم وتضحياتهم ونكرانهم للذات، وكذلك الشجاعة والتضحيات، ونكران الذات الذي ميز عمل قوات الأمن الوطنية الصومالية. يشكل الالتزام الثابت، والتضحيات التي

بذلت، لتقديم الدعم والمساعدة لحكومة وشعب الصومال، مثالا ساطعاللتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يتفق تماما مع المثل العليا للأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

إن حضوركم هنا اليوم سيدي الرئيس، يدل على التزام المملكة المتحدة تجاه الصومال، خاصة في مجال التنمية والتحول نحو الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد وفي المنطقة ككل. ومع الأخذ بعين الاعتبار تاريخ الصومال المضطرب، فإن تحقيقه حتى الآن العديد من المنجزات الهامة في مجال بناء دولة ديمقراطية وشاملة سياسيا يبشر بالخير للمستقبل. ويسرنا أن نلاحظ ونثني على الالتزام القوي والدعم المستمر الذي يقدمه العديد من الشركاء الدوليين، وأصحاب المصلحة لترسيخ قواعد الديمقراطية والحكم الرشيد، بما في ذلك إدارة المالية العامة، وإقامة العدالة وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية الكبيرة للبلد.

وبصفة ماليزيا دولة عضوا في المجلس حاليا، فإنها تشارك بنشاط في المداولات الجارية بشأن أفضل السبل التي يمكننا من خلالها أن نقدم، بشكل جماعي، ما يلزم من المساعدة والدعم اللذين يحتاجهما الصومال، على أن نضع في اعتبارنا تماما الحاجة لأن تظل هذه الجهود مملوكة للصوماليين وتحت قيادتهم. وبالإضافة إلى القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥) الذي اعتمد للتو، اعتمد مجلس الأمن هذا العام فقط، القرارات ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، ٢٢٣٢ (٢٠١٥) و ٢٢٢١ (٢٠١٥)، مما يدل على مستوى اهتمام المجلس الكبير والشامل بالصومال.

إن هذا الاهتمام ليس مناسبا فحسب، ولكنه أيضا في غاية الأهمية لضمان استمرار مسار الصومال الذي يحقق تقدما، وفيما يخص الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، خاصة في منطقة القرن الأفريقي. وفي هذا الصدد، يسعدنا إمكانية الانتهاء من عمليات تشكيل الولايات الصومالية، بما في ذلك إنشاء وتفعيل الحكومات على مستوى الولايات والأقاليم، في عام ٢٠١٥، مما يمهد الطريق لتحقيق رؤية ٢٠١٦. وبناء على ذلك، فإننا نحث جميع الأطراف على اتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء عملية انتخابية شاملة وشفافة وذات مصداقية.

ويسرنا أن نلاحظ أيضا إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، والقيادة على المستويين الوطني والمحلي أيضا. ونأمل استدامة الجهود الرامية إلى معالجة اختلال التوازن الجنساني في التمثيل السياسي. ونحن على ثقة أنه من خلال الالتزام الكامل لجميع القادة والفاعلين المعنيين على المستوى الوطني وعزمهم، إلى جانب دعم الشركاء الدوليين والإقليميين، يمكن تحقيق المزيد من الإنجازات السياسية والإنمائية الرئيسية. واستشرافا للمستقبل، تعتقد ماليزيا بأن انخراط الأمم المتحدة في الصومال في المستقبل، ينبغي أن يشمل بشكل أوثق هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وبدعم من المملكة المتحدة، أسعدنا عقد حوار تفاعلي غير رسمي للمجلس مع ممثلي الحكومة الصومالية، ولجنة بناء السلام، والأطراف الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، خلال فترة رئاسة ماليزيا للمجلس في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥. ونحن مقتنعون بوجود مجال واسع لتعزيز التكامل بين المجلس ولجنة بناء السلام، بما في ذلك بشأن الصومال.

وبينما نلاحظ العديد من المكاسب الكبيرة والإيجابية التي تحققت حتى الآن، يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تنذر بعرقلة التقدم المحرز حتى الآن، في التهديد الأمني الكبير. وفي صدارة هذا التهديد بطبيعة الحال، حركة الشباب. وبينما أحرز تقدم كبير في مجال إضعاف قدرات حركة الشباب، إلا أنها تحتفظ بقدرة كبيرة على نشر الموت والدمار، كما رأينا في هجومها الأخير على فندق صحافي، في وقت سابق من هذا الشهر.

ونود أن نؤكد أنه لا يمكن كسب معركة مكافحة الإرهاب، من خلال قوة السلاح وحدها. لذلك، نواصل

الدعوة إلى اتباع استراتيجية شاملة لكسب القلوب والعقول، وليس فقط قلوب وعقول الجناة، ولكن ربما الأهم من ذلك القواعد الشعبية التي تدعمهم بين السكان المدنيين. وفي هذه المرحلة الانتقالية الحساسة، من المهم الحفاظ على ثقة الجماهير في المؤسسات الأمنية الوطنية والأطراف الفاعلة فيها. وتعتقد ماليزيا أن القادة السياسيين على الصعيدين الوطني والمحلي، الذين يعملون بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوات الأمن الوطني الصومالية، هم الأقدر على أخذ زمام المبادرة في هذا الصدد.

ويتمثل المجال ذي الصلة المثير للقلق في حماية المدنيين. لا يزال يساورنا القلق جراء تقارير تتضمن مزاعم عن استمرار الانتهاكات لحقوق الإنسان، وخاصة ضد النساء والأطفال. إننا نحث السلطات المختصة على التحقيق في هذه المزاعم، وضمان مساءلة الجناة. وفي الوقت نفسه، فإننا نقدر للغاية الجهود المستمرة التي تبذلها الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة في الميدان، ولا سيما اليونيسيف، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، لتعزيز الوعي وتعميم مسألة حماية الأطفال في سياسات وأنشطة الجيش الوطني الصومالي. ونثني على التزام الحكومة الاتحادية، وتصميمها على إنهاء ومنع تجنيد قوات الأمن الوطني واستخدامها للأطفال.

تظل الحالة الإنسانية في الصومال هشة، ويرجع ذلك في جزء منه إلى الوضع الأمني غير المستقر، والتحديات الاقتصادية المحلية، التي تفاقم الصعوبات التي يواجهها تقديم المساعدة الإنسانية في أجزاء واسعة من البلد. وقد وضع الصراع في اليمن أيضا ضغوطا إضافية على البنية التحتية الإنسانية في الصومال.

وعلى الرغم من امتلاك ماليزيا لموارد وقدرات متواضعة، فإنها قد دعمت الصومال وساعدته منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، عندما ساهمنا لأول مرة بجنود في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال؛ ولا نزال نقوم بذلك اليوم. وحتى الآن، اتخذت ماليزيا عددا من مبادرات التنمية في الصومال، بما في ذلك إقامة مشاريع لتجديد وتطوير الآبار القائمة، وكذلك تركيب مضخات المياه في المناطق النائية، من أجل توفير المياه النظيفة لما يناهز ٢٠ ٠٠٠ شخص. لقد صرفت أيضا أموالا ومساعدات عينية، لمدارس الأطفال المعوقين وللمشردين داخليا، ودور الأيتام، والمركز الوطني لطب العيون في الصومال.

وشرعت المنظمة غير الحكومية الماليزية، بيردانا للسلام العالمي في الآونة الأخيرة، في تنفيذ مشروع القروض بالغة الصغر الهادفة إلى تمكين المرأة والأمهات العازبات من بدء مشاريع تجارية صغيرة خاصة بهن. وتماشيا مع التزامنا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تواصل ماليزيا تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك تقديم منح دراسية للتعليم العالي، للمواطنين الصوماليين في إطار برنامج التعاون التقني الماليزي. ونحن على أهبة الاستعداد للنظر في تقديم دورات مصممة خصيصا إذا طلب منا ذلك.

في الختام، أؤكد من جديد التزام ماليزيا بالعمل بشكل وثيق مع جميع أعضاء المجلس، وحكومة الصومال الاتحادية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمجتمع الدولي، من أجل تحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية في الصومال.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى التزام المملكة المتحدة العميق بالاستقرار والديمقراطية في الصومال. كما أود أن أشكر رئيس الوزراء شارماركي على الانضمام إلينا اليوم وعلى قيادته. إني ممتنة للسيد كاي، الممثل الخاص للأمين العام، على تفانيه في العمل وعلى كل ما قدمه وعلى المخاطر التي خاضها من أجل الصومال على مر السنين، وللسفير أنطونيو على كل ما استثمره الاتحاد الأفريقي وضحى به من أجل الصومال.

شهدت مقديشو في نهاية آب/أغسطس ما لم تشهده منذ سنوات – معرض دولي للكتاب. وقد أمه أكثر من ١ ٠٠٠ شخص قدموا من جميع أنحاء البلد ومن الخارج. وكان الرئيس حسن الشيخ محمود من بينهم. وقد اشتروا الكتب واستمعوا لبعض القراءات، وشاركوا في مناقشات جماعية وتناولوا مسائل تراوحت من الأدب إلى التعليم إلى الحكم المحلي. ووفقا لأحد التقارير، فقد كان أكثر من نصف مبيعات الكتب من تأليف نساء. إن حدوث مثل هذه المناسبة وحضور هذا العدد من الناس، يظهر مدى التغيير الذي يحدث في مقديشو. ويتذكر السكان المحليون معارض الكتاب في الهواء الطلق التي كانت تقام في الثمانينات من القرن الماضي. وقد قال أحدهم: ''بمثل هذه الأحداث، تستعيد مقديشو صورتها تدريجيا'' وصرح صومالي جاء من مدينة هرغيسا في الشمال قائلا لأحد الصحفيين:

''هذه هي المرة السابعة التي أزور فيها مقديشو. غير أنها مختلفة هذه المرة. فهناك عرض للكثير من الإبداع والموهبة في مكان واحد .... جميل أن أكون هنا.''

فالتغيير الجاري في الصومال حقيقي. وندرك جميعنا مدى هشاشة عملية الانتقال السياسي، وندرك جميعنا الرعب الذي ما زالت تتسبب فيه جماعة الشباب الإرهابية، التي تستمر في الاعتداء على حكومة وشعب الصومال. ولكن من المهم أن ندرك بأن هناك أمنا ومكاسب اقتصادية، وأن هذه المكاسب حقيقية وهامة. ويجب أن ينصب تركيز المجتمع الدولي الآن على البناء واستدامة الزخم على جبهتين حيويتين ومترابطتين – تحسين الأمن من خلال المزيد من الضغط العسكري والشرطي على حركة الشباب وتحسين الحوكمة من خلال دعم مؤسسات حكومية تخضع للمساءلة.

وبفضل مثابرة وتضحية جنود الاتحاد الأفريقي، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإن الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب آخذة في التقلص بينما يتوسع نطاق سلطة الحكومة كما رأينا، على سبيل المثال، في استعادة بلدات رئيسية مثل بارطيري ودينسور. ولكن بينما تتقلص حركة الشباب، فإن ضرباتها الوحشية ضد المدنيين في مقديشو وهجماتها الواسعة النطاق على حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي تبرهن على أنها لم تُهزم. ويتطلب إنجاز تلك المهمة استمرار الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

سيساعد القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥) على ضمان أن تُحسّن الأمم المتحدة – من خلال مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال الذي أعيدت تسميته – دعمها اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وللجيش الوطني الصومالي ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وحدد الاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي أنجز مؤخرا، السبل الرئيسية الكفيلة بتحسين دعمنا لعملية الانتقال السياسي، ونحن نقدر كثيرا قيادة المملكة المتحدة على تناولها للتوصيات الواردة في التقرير من خلال القرار الذي اتخذ اليوم. وقد تضاعف عدد الأفراد الذين يقوم المكتب بدعمهم بأكثر من أربعة أمثال بحيث وصل إلى ما يربو على ٣٣ ٠٠٠. وتضاعفت مساحة منطقة العمليات بأكثر من ٤ ٠٠٠ مرة. ومهم للغاية أن التغييرات في القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥) قد أخذت الآن في الحسبان تلك الظروف والمسؤوليات الجديدة.

وتحتاج المحافظة على الزخم على الصعيد الأمني إلى استمرار الدعم الثنائي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. فقد حققت القوات الأفريقية التي تكافح من أجل مستقبل الصومال نجاحات كبيرة، ولكن ليس من دون كلفة عالية – لا سيما العشرات من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الذين بذلوا أرواحهم في هذه المهمة الهامة والذين نحترم تضحياتهم ونقدرها كثيرا. وستظل الولايات المتحدة شريكا ثابتا للبلدان المساهمة بقوات

في بعثة الاتحاد الأفريقي بتوفير المعدات والتدريب لمرحلة ما قبل الانتشار والمساعدات الأخرى. وكما نفعل مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، سنواصل حث بعثة الاتحاد الأفريقي على التحقيق في التقارير عن حدوث انتهاكات أو خروقات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي تنطوي على قتل المدنيين أو الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وأن تحاسب بعثة الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن ذلك.

وفي نهاية المطاف، سيتحقق الأمن الدائم في الصومال من خلال تطوير جيش وطني صومالي مهني وفعال يحترم حقوق الإنسان والسيطرة المدنية. وقد قدمت الولايات المتحدة حوالي ٣٠٠ مليون دولار للتدريب وغيره من أشكال الدعم، وسنواصل مساعدة الجيش الوطني الصومالي في بناء قدراته لكي يتمكن من الدفاع عن شعبه. غير أنه، غني عن القول أن بناء صومال جديد لن يتأتى من خلال القوة العسكرية وحدها، ولا شك أن لتحسين الحوكمة في الصومال أولوية كبيرة وملحة.

وقد هيأت المكاسب الأمنية لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني فرصة تاريخية. ويتوقف الأمر الآن على قيادة الصومال السياسية في استغلال هذه الفرصة وقيادة عملية الانتقال إلى حكومة وطنية مستقرة وتمثيلية بمساعدة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام الرئيس حسن الشيخ المتكرر بإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٦، والتي تم تأكيده بواسطة إدارته والبرلمان والمسؤولين الإقليميين. ونحث الحكومة الصومالية على العمل مع المجتمع الدولي لضمان عملية حرة ونزيهة وتمثل إرادة الشعب الصومالي، بما في ذلك المشردين داخليا واللاجئين، في نهاية المطاف.

كما نقدر التزام الرئيس العلني بتحسين المساءلة والشفافية في القطاع الأمني. ويجب تطبيق ذات المعايير العالية بصرامة عبر القطاع العام كله. فلا يمكن أن يكون هناك أي تسامح مع الفساد أوالاحتيال أو سوء المعاملة داخل الحكومة أو العملية الانتخابية. فسوء سلوك من هذا القبيل سيهدد كامل عملية الانتقال. والشعب الصومالي يستأهل حكومة تضع الاحتياجات العامة أولا وتلتزم بخدمة جميع الصوماليين.

ويشير معرض مقديشو للكتاب الدولي إلى استعداد الصوماليين لترك الحرب وراءهم. وقد صرح أحد منظمي المعرض قائلا: ”العام القادم سيكون أكبر وأفضل، إن شاء الله“. وكان يشير إلى المعرض، غير أن كلماته تنطبق كذلك على بلده. فمستقبل الصومال يمكن أن يكون أكبر وأفضل، إذا ما استمر التقدم الأمني والسياسي. وتقف الولايات المتحدة إلى جانب الصوماليين في تصميمهم على تحقيق ذلك.

السيد إيبانيث روبيو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة في هذا الوقت الحاسم للصومال، وأن أشكر رئيس الوزراء عمر عبد الرشيد علي شارماركي والجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة، مثل الاتحاد الأفريقي، الذي يمثله السفير أنطونيو، على حضورهم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة سوزانا مالكورا، رئيسة مكتب الأمين العام، وبصفة خاصة السيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص للأمين العام، على كل ما قام به من عمل لمساعدتنا في الوصول إلى هذه اللحظة المبشرة.

فخلال فترة ولايتنا في مجلس الأمن بقيت الصومال، بدون شك، في مقدمة البرنامج الأفريقي. وإسبانيا ملتزمة التزاما راسخا تجاه الصومال والإقليم، كما أثبتنا من خلال مشاركتنا في المحافل الدولية الرئيسية، ومؤخرا، في منتدى الشراكة الرفيع المستوى الذي عقد في مقديشو في تموز/يوليه ومن خلال المساهمة والمشاركة في العمليات والبعثات في المنطقة.

لقد عانت العملية السياسية الصومالية من العديد من حالات الارتفاع والهبوط في السنوات القليلة الماضية. وفي حين يمكننا القول إنه تم إحراز تقدم كبير، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وبالتركيز على السنة القادمة وعلى

تحقيق الأهداف المحددة في رؤية ٢٠١٦، ينبغي أن نحث جميع الجهات الفاعلة السياسية الصومالية بأن تكون حاسمة في التصدي للتحديات الرئيسية التي يواجهها البلد - كعملية إنشاء دولة اتحادية وانتخابات عام ٢٠١٦ ومكافحة حركة الشباب. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في عملية بناء الدولة الاتحادية، التي تشارك فيها بالفعل عدد من الولايات، وبالنجاح في إكمال الدستور المؤقت ونحثهم على مواصلة المفاوضات مع الولايات المتبقية.

ستكون لانتخابات ٢٠١٦ أهمية كبرى للصومال. ولقد سررنا أن نرى بداية العملية التشاورية للبت بشأن صيغة الانتخابات وعقد آخر منتدى استشاري وطني في ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ويحدونا الأمل في أن تتواصل تلك الروح التعاونية في المشاورات الإقليمية المقرر إجراؤها في الأسابيع المقبلة، حتى يستطيع الصومال من الاتفاق على صيغة لانتخابات عام ٢٠١٦ في منتداه الاستشاري المقبل في كانون الأول/ديسمبر.

وفيما يتعلق بالتحضير للانتخابات، هناك مسألتان نعتبرهما أساسيتين. أولاً، يجب أن نضمن أن العملية الانتخابية ستكون جامعة وشفافة وتمثيلية، أياً كانت الصيغة المستخدمة. وشاغلنا الثاني هو أن تجرى الانتخابات في موعدها في آب/أغسطس ٢٠١٦. وتحقيق ذلك يقتضي أن تتغلب الهيئتان التنفيذية والتشريعية على خلافاتهما المحتملة وأن تعملا على الإصلاح الدستوري ووضع إطار قانوني يسمح بإجراء الانتخابات. وإننا نثني على التزام الرئيس محمود الذي قطعه في الأمم المتحدة في نيويورك بإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٦، ونحن مقتنعون بأن السلطات المختلفة في الصومال مستعدة لإنجاز تلك المهمة بنجاح خلال الأشهر القادمة. وتحقيقاً لذلك، يمكنها أن تعول على دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

إن حركة الشباب تشكل التهديد الأكبر للأمن في الصومال والمنطقة. وأنشطتها الإرهابية هذا العام تبين أن تلك الجماعة لا تزال نشطة وتحتفظ بكامل قدرتها العملياتية. وفي حين أننا نرحب بأوجه التقدم التي أحرزتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الأشهر الأخيرة، نود أن نسترعي الانتباه للحاجة إلى أن تمارس الدولة سلطتها بشكل فعال في الأراضي التي تم استردادها من حركة الشباب حتى يتسنى للسكان أن يتمتعوا بعوائد السلام أيضاً. ونعتقد أن العمليات العسكرية وحدها وفي حد ذاتها لا يمكن أن تضع حداً لخطر الإرهاب، وأنه لا بد من اعتماد نهج أوسع نطاقاً لمكافحة حركة الشباب، بما في ذلك دعم تطور دولة قادرة على توفير الأمن لمواطنيها، وتحقيق المشاركة السياسية وتهيئة الفرص الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان.

وإصلاح قطاع الأمن أمر أساسي في هذا الصدد. وينبغي للجيش الصومالي الوطني والشرطة الوطنية زيادة دورهما وفعاليتهما بغية كفالة الأمن في المناطق المحررة من حركة الشباب وعلى طرق الإمداد الرئيسية. وتحقيقا لذلك، نحث السلطات الصومالية على تنفيذ خطة الاستعداد وخطة النصر، حيث نرى من الأهمية الحاسمة إحراز تقدم ملموس في مجال الإصلاحات قبل انتخابات عام ٢٠١٦.

ولا يزال الوضع الإنساني خطيراً للغاية وقد يزداد تفاقماً جراء ظاهرة النينيو المناخية. وإننا نشعر بالقلق أيضاً إزاء وصول اللاجئين الصوماليين القادمين من اليمن، بالنظر إلى الموارد المحدودة لاستقبالهم.

ختاماً، فإن إسبانيا مقتنعة بأنه لن يتأتى السلام والاستقرار والتنمية في الصومال من دون بناء الدولة، ولن يكون هناك دولة مستدامة بدون ملكية صومالية. لذلك، وإذ نقر بالجهود المبذولة حتى الآن، فإننا نشجع الحكومة الانتقالية ومختلف المؤسسات والجهات الفاعلة المشاركة في العملية على تجاوز خلافاتها والعمل معاً من أجل الصومال ورؤية ٢٠١٦، التي تحظى بدعم المجتمع الدولي.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن حضور وزير الخارجية هاموند في المجلس اليوم إنما يؤكد

التزام المملكة المتحدة القوي تجاه الصومال. ونود أيضاً أن نشكر رئيس ديوان الأمين العام، والممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي، والسفير تيتي أنطونيو على إحاطاتهم الإعلامية، ورئيس الوزراء شارماركي على بيانه.

لقد شاركت نيوزيلندا الصومال والشعب الصومالي مشاركة كبيرة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. وقدم عدد لا بأس به من الصوماليين إلى نيوزيلندا كلاجئين في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حيث استقروا في بلادنا. وولايتنا الأخيرة في المجلس خلال عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ تزامنت مع ذروة جهود الأمم المتحدة لصنع السلام التي بذلتها من خلال عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ثم الانهيار المؤسف لتلك الجهود مع انزلاق الصومال في حالة من الانفلات الأمني جعلت استمرار وجود حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني ضرباً من المستحيل. وكان ذلك وقتاً حزيناً وصعباً بالنسبة للمجلس وللأمم المتحدة برمتها، ولأفريقيا، وللشعب الصومالي بالدرجة الأولى.

وبفضل جهود الاتحاد الأفريقي، أساساً، وبلدان المنطقة التي عملت من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبدعم من الأمم المتحدة، أصبح الصومال الآن في وضع أفضل، وإن كان لا يزال صعباً. وهناك الكثير مما يمكن أن يحتفل به بحق، وليس أقله أنه توجد في الصومال حكومة اتحادية فاعلة وقوات أمن حكومية تمكنت، جنباً إلى جنب مع قوات البعثة، من صد حركة الشباب وإضعاف قبضتها على كثير من أجزاء البلد. وإننا نشيد ببسالة القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونثني بشكل خاص على استعداد إثيوبيا وكينيا لمواصلة قيادة المعركة ضد الإرهاب في منطقة القرن الأفريقي. ولحسن الحظ، كما سمعنا، لم تعد القرصنة تشكل تهديداً دائماً قبالة سواحل الصومال كما كانت من قبل.

ومع ذلك، فإن تقرير الأمين العام (S/2015/702) يسلط الضوء على الصعوبات العديدة التي ما زال يتعين معالجتها عبر طيف واسع، يتراوح من الحاجة الأساسية لاستتباب الأمن والاستقرار في كل أنحاء البلد، وإرساء هياكل للحوكمة السليمة والتمثيلية، إلى إعادة حفز التنمية الاقتصادية وكفالة احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ومن الواضح أن الشوط لا يزال طويلاً أمام الصومال في مرحلة الانتقال قبل أن يعود دولة تعمل بكامل طاقتها مرة أخرى.

ومن الضروري أن يواصل مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع دعم الصومال ودول المنطقة والاتحاد الأفريقي خلال تلك العملية.

وقد اتخذت تدابير هامة في الأشهر القليلة الماضية لوضع ذلك الدعم على أسس أكثر متانة. ونحيط علماً على وجه الخصوص بالخطوات المتخذة لتحقيق التناغم بين ولايات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بعد الاستعراض المرجعي المشترك لبعثة الاتحاد الأفريقي الذي أجرته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وإعادة هيكلة عمليات الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من خلال القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥) الذي اتخذناه اليوم.

وسيتعين على هذا المجلس أن يواصل إيلاء الاهتمام الوثيق للحالة في الصومال خلال السنوات القادمة. وعلى الرغم من القضايا الملحة العديدة الأخرى المدرجة على جدول أعماله، لا يمكن للمجلس أن يسمح بانزلاق الصومال إلى الفوضى والعنف مجدداً. وكما أظهرت السنوات العشرون الماضية، ستكون تلك كارثة للمنطقة بأسرها ولشعب الصومال. وعلى أرض الواقع، سيكون هناك حاجة إلى أن تدابير عملية لتحسين التنسيق على النحو الموصى به في الاستعراض المرجعي، وعلى وجه الخصوص، منتدى الشراكة الرفيع المستوى المقترح،

ومذكرة التفاهم الثلاثية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات. ونحث رؤساء بعثتي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، المعينين حديثاً، على أن يجعلوا بناء العلاقات والتعاون بين المنظمات التي يمثلونها أولوياتهم الرئيسية.

كما نحث الدول الأخرى في المنطقة على مواصلة دعم عملية إعادة بناء الدولة في الصومال. وهذا الدعم أساسي للتقدم على طريق بناء دولة اتحادية وتحقيق الاستقرار السياسي الطويل الأجل. وينبغي أن يكون لتلك الدول دور في تحقيق الاستقرار وتقديم الخدمات في المناطق المستردة من حركة الشباب. وبناء الجيش الوطني الصومالي – الوطني بحق – يتطلب دعمها من أجل تنفيذ خطة الاستعداد وبناء الجيش على المدى الطويل.

وعلى الصعيد السياسي، سيكون المنتدى التشاوري الوطني الصومالي وانتخابات العام القادم من المعالم البارزة على طريق عودة الصومال لكي يكون دولة. وسيكون دور زعماء الصومال على المستويين الوطني والإقليمي حيوي الأهمية. ويجب أن ينصب تركيزهم على مصلحة البلاد والشعب الصومالي وليس على مصالحهم الشخصية أو المصالح الذاتية للعشيرة. فقد كان السعي لتحقيق تلك المصالح الضيقة هو ما أدى بالصومال إلى كارثة وطنية في التسعينيات من القرن الماضي. وفي هذا الصدد، فإن مستويات الفساد في الصومال تشكل خطراً حقيقياً على الاستقرار والتقدم الاقتصادي والسياسي. وعدم دفع رواتب الجنود الصوماليين مثال مستمر على ذلك، وهو ما يؤثر على الأمن، دون شك، على الأجلين القصير والطويل. وإننا نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لمعالجة الفساد، بما في ذلك من خلال التحقيق في عدم دفع رواتب الجنود، ونحثها على مواصلة تلك الجهود.

وخلال قرابة ٢٥ عاماً حتى الآن، غاب السلام عن الصومال. وبفضل شجاعة وعزم وتضحيات القيادة والشعب في الصومال، والمساهمين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليين الآخرين، لدينا الآن إمكانية حقيقية لصومال مختلف – صومال الوحدة والاستقرار والازدهار. وعلى هذا المجلس أن يواصل القيام بدوره في جعل ذلك حقيقة واقعة.

أخيراً، أود أن أشكر السيد نيكولاس كاي على إسهامه المتميز في انتعاش الصومال.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة. ويعرب وفد بلدي عن امتنانه للسيدة مالكورا، والسيد كاي، والسيد تيتي أنطونيو، ورئيس الوزراء عمر عبد الرشيد علي شارماركي، على إحاطاتهم الإعلامية.

وعلى الرغم من القيود الأمنية، فقد شهدت الحالة السياسية في الصومال تقدما على نحو ملحوظ في التزام الزعماء السياسيين والشعب الصومالي في ذلك البلد الشقيق بتعزيز السلام والاستقرار. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر،قدم الممثل الدائم للصومال إحاطة إعلامية إلى المجلس (انظر S/PV.7541) عن التقدم المحرز كما يبدو في سير عمل المؤسسات من قبيل مجلس إدارة المصرف المركزي، ولجان الرقابة في البرلمان الصومالي، ومكتب المحاسب العام، والمكتب المستقل لمراجع الحسابات العام.

ونشيد بمختلف الإنجازات الجارية في العملية السياسية في البلد، ولا سيما إنشاء اللجنة المعنية بالحدود والاتحاد، التي ستتولى مسؤولية تقديم المشورة إلى البرلمان بشأن ترسيم حدود الدولة الاتحادية والإدارات الإقليمية ومختلف المناطق في البلد. وتشدد فنزويلا على أن تحقيق السلام الدائم في الصومال يعتمد إلى حد كبير على تلك العملية الاتحادية الهامة.

ونتطلع أيضا إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح قطاع الأمن، على أن يقترن ذلك بتحديد واضح لأدوار ومسؤوليات

المؤسسات الاتحادية الجديدة في الصومال. ويجب أن يشجع إصلاح كهذا على إدماج الميليشيات في جهاز الأمن الوطني وإنشاء آليات للمساءلة عن حقوق الإنسان. ويجب بذات القدر من الأهمية، تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار السياسي بصورة كلية، جنبا إلى جنب مع جعل تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب الصومالي في صميم العملية برمتها. وبدون التركيز على الظروف الفعلية التي تغذي الإرهاب، فلا سبيل إلى تحقيق السلام والأمن في الصومال والبلدان المجاورة التي تعاني وطأة تلك الأعمال.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في الصومال، فإننا نشدد على أهمية التعاون الثلاثي السلس في إطار الاتحاد الأفريقي، عن طريق نشر القوات البرية، ووجود الأمم المتحدة عبر مساعدتها السياسية واللوجستية، فضلا عن مساعدة الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى في توفير التمويل. وقد نُفِّذت جميع المهام بموافقة الدولة الصومالية ومشاركتها النشطة، بما في ذلك من قبل قواتها المسلحة الوطنية.

وفي ذلك السياق، تؤكد فنزويلا مجددا تأييدها الكامل للقرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥) الذي اعتمده المجلس للتو، والذي ينشئ في جملة أمور، ولاية مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال بغرض تمكينه من تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وإلى القوات المسلحة الصومالية عبر عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي. غير أن فنزويلا لا تزال تشعر بالقلق إزاء انتشار حركة الشباب على نطاق واسع في منطقة القرن الأفريقي، وخاصة في شمال شرقي كينيا، واستراتيجيتها الجديدة الرامية إلى إغلاق طرق إيصال المساعدات الإنسانية وشن الهجمات غير المتكافئة. ويساورنا القلق أيضا من عدم وجود الإدارة المدنية الفاعلة في المناطق المحررة من حركة الشباب، الأمر الذي يؤدي إلى تصاعد النزاع بين القبائل في جنوبي ووسط الصومال.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإنه يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أنه لا يزال هناك ٣,٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة التي تعينهم على البقاء بالرغم من التحسن الكبير في الحالة بالمقارنة إلى عام ٢٠١٠ والأعوام السابقة له. وأنوه إلى أن الصومال يأتي في المرتبة الثانية عالميا من حيث معدل وفيات الرضع، ويجب أن نضيف إلى هؤلاء ٢٠٣ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية و ١,١ مليون شخص ما زالوا مشردين من ديارهم.

وفي ذلك السياق، تعرب فنزويلا عن شعورها بالقلق البالغ إزاء النقص في المعونة الإنسانية بسبب القيود المالية والأمنية. فمن جهة، تعاني جهود الأمم المتحدة من نقص شديد في التمويل، إذ لم تتوفر لها إلا نسبة ٢٨ في المائة فقط من التمويل اللازم، ومن ناحية أخرى، تمكن تنظيم حركة الشباب الإرهابي من تقويض تلك الجهود الهامة والجديرة بالذكر التي بذلت في مقديشو في عام ٢٠١١ بفعل الإجراءات التي اتخذها ذلك التنظيم باللجوء إلى إغلاق طرق إيصال المعونة الإنسانية. وإن ما يبعث على القلق بوجه خاص، أن نقص الموارد وانعدام الأمن قد أديا إلى تقليص عدد الجهات الفاعلة الإنسانية في البلد، بالرغم من أن تزايد وجود البعثات الدبلوماسية الجديدة في العاصمة.

وباختصار، فقد تمكن الصومال من إحراز تقدم هام في القطاع السياسي في السنوات الأخيرة. وإذ يمضي قدما، ينبغي أن تتوخى السلطات الصومالية الحذر وهي تواصل السير على ذلك الطريق، فضلا عن كفالة توافق العملية الاتحادية مع استمرار الزخم السياسي والمؤسسي.

ختاما، يوجب علينا استمرار الدينامية الحالية هذه تعزيز التزامنا بدعم الدولة الصومالية وسلطاتها في الكفاح ضد حركة الشباب، وفي التغلب على ظروف الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي للأغلبية، فضلا عن توطيد العملية السياسية وتقديم الرعاية للمتضررين من النزاع. وسيكون ذلك مستحيلا بدون تقديم المساعدة الدولية.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه الجلسة. فهي لا ريب تؤكد التزام المملكة المتحدة بمسألة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا جميعا.

وأشكر رئيس وزراء حكومة الصومال الاتحادية، ورئيس مكتب الأمين العام، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، على بياناتهم. وأود أن أنوه، عبر الممثل الخاص للأمين العام، بموظفي الأمم المتحدة الذين بذلوا أرواحهم في الالتزام بمساعدة الشعب الصومالي.

لقد اتخذنا للتو القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥) بشأن إعادة تحديد الولاية المتعلقة بالمساعدة اللوجستية الموكلة إلى كيان سيعرف من الآن فصاعدا باسم مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال. وأشكر الوفد البريطاني على صياغة مشروع القرار المعني بتنفيذ الاستنتاجات التي توصل إليها الاستعراض الاستراتيجي الذي أجراه الأمين العام. فقد تم توضيح ولاية ذلك الكيان وتبسيط إجراءاته مع التركيز على زيادة فعاليته التشغيلية في الميدان. وقد كانت هذه التغييرات ضرورية.

وتحيي فرنسا شجاعة وتفاني قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية في قيادة الكفاح ضد حركة الشباب. وأشيد بجميع جنود الاتحاد الأفريقي الذين قدموا أغلى التضحيات في الكفاح ضد حركة الشباب. لقد بدأت جهود المجتمع الدولي، وخاصة جهود الاتحاد الأفريقي، بدعم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تؤتي ثمارها غير أن من الممكن انتكاسها. ومن الضروري إحراز المزيد من التقدم.

وتبدي حركة الشباب قدرة كبيرة على التكيف. وفي حين تسيطر القوات الدولية الصومالية على نسبة ٨٠ في المائة من أراضي البلد من الناحية النظرية، لا تزال هذه المنظمة الإرهابية قادرة على العمل في جزء كبير من تلك الأراضي.

ويتمثل هدفنا المشترك في مواصلة الكفاح ضد تلك الجماعة الإرهابية التي لا تزال تواصل تنفيذ الهجمات القاتلة على العاملين في المؤسسات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى شن الهجمات في كينيا. ولم تلحق الهزيمة بعد بحركة الشباب على النحو الذي يؤكده الهجوم الذي شُن في ١ تشرين الثاني/نوفمبر وأدى إلى سقوط الكثير من الضحايا. وتقدم فرنسا التعازي إلى رئيس الوزراء، وعبره إلى شعب الصومال، على هذا الهجوم الجديد.

وبالنظر إلى هذه الحالة، فإن من الضروري أن تستأنف بعثة الاتحاد الأفريقي عملياتها الهجومية كي تتمكن من ممارسة أقصى درجات الضغط. وتقتضي ضرورة تعزيز الفعالية أن تتوافق مع إحداث تحسين نوعي في أداء بعثة الاتحاد الأفريقي وقواتها على النحو الذي أكده القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) وأشير إليه في القرار ٢٢٣٢ (٢٠١٥) المتخذ في تموز/يوليه الماضي. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تحسينات ملموسة وعملية، وينبغي أيضا إدماج قوات بعثة الاتحاد الأفريقي تماما في إطار تسلسل قيادي واضح وموحد إلى جانب التخطيط والتنفيذ المشتركين وتبادل المعلومات بشكل كامل. ويجب توفير مضاعفات القوة اللازمة. ومن المتوقع أن تستفيد بعثة الاتحاد الأفريقي إلى حد كبير من هذا التنفيذ دون مزيد من التأخير. وندعو الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات إلى متابعة ذلك.

وسيبقى إدخال التحسينات النوعية في الدعم اللوجستي، عبر اعتماد ولاية جديدة لبعثة الاتحاد الأفريقي مجرد حبر على ورق دون المشاركة الفعلية من جانب الحكومة الصومالية في بناء جيش وطني صومالي يعوَّل عليه وقادر على الاستجابة والردع، فضلا عن تمويله بصورة مستدامة. وذلك أحد التحديات الرئيسية في الفترة الحالية.

يقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لمعالجة هذه المسألة، دعما للسلطات الصومالية؛ ومع ذلك، فالدعم الدولي

في مجال إصلاح القطاع الأمني يجب أن يتوقف على زيادة إظهار إرادة الحكومة الصومالية في هذا الصدد. كما يجب حلّ مسألة دفع المرتبات والمكافآت على سبيل الأولوية، وإلا فإن الحالة الأمنية يمكن أن تتدهور.

وكما أشار المتكلمون السابقون، فالتقدم المحرز في الحملة العسكرية ضد حركة الشباب لن يدوم إلا إذا كان يسير جنباً إلى جنب مع عملية سياسية متينة ودينامية وذات مصداقية. وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية للتوصل إلى اتفاق بشأن هيكل اتحادي وحوكمة أفضل، ولا سيما من خلال إنشاء إدارات إقليمية مؤقتة وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد.

وعلاوة على ذلك، ومن الناحية السياسية، سيكون عام ٢٠١٦ عاماً حاسماً بسبب الانتخابات. وهذا من شأنه أن يساعد على إضفاء الشرعية التي لا جدال فيها على سلطات هذا البلد، التي ستتمكن من مواصلة جهودها وتعزيزها لإعادة الصومال مرة أخرى إلى مسار إحلال السلام الدائم والتنمية التي طال انتظارها.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر وزير خارجية المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث، السيد فيليب هاموند، على عقد جلسة بشأن هذه المسألة الهامة. ونود أيضاً أن نشكر السيدة سوزانا مالكورا على إحاطتها الإعلامية بالنيابة عن الأمين العام بان كي – مون، والإحاطة الإعلامية لممثله الخاص في الصومال السيد نيكولاس كاي.

ونرحب برئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية السيد عمر عبد الرشيد علي شارماركي، والسيد تيتي أنطونيو المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي.

في السنوات الأخيرة، شهدنا جهوداً مشتركة تبذلها السلطات الصومالية والشركاء الدوليون والاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة لتحقيق السلام والتنمية في الصومال.

وبالنظر إلى أن عام ٢٠١٦ سيكون أساسياً للصومال، يجب أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لدعم ذلك البلد. ويجب على الجهات السياسية الفاعلة أيضاً أن تواصل المساهمة في تحقيق الوحدة والتوافق في الآراء، ولا سيما في مجالات استعادة سيادة القانون والعملية الدستورية والتكامل السياسي والاتحادي.

وإننا نقدّر الإشارات الصادرة عن الزعماء الصوماليين فيما يتعلق بعزمهم على مواصلة السير على طريق عملية سياسية واسعة النطاق وشاملة. وفي هذا الصدد، نأمل إدماج النساء بوصفهن مشاركات فاعلات في جميع مراحل بناء السلام، لأنهن عوامل قوية للتغيير.

ولا تزال الحالة الأمنية مصدر قلق. ونحن نقدّر الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وسائر الجهات الفاعلة الدولية في الكفاح ضد حركة الشباب، ونكرر التأكيد على أن هذا الهجوم، الذي يتمشى مع القانون الدولي وحقوق الإنسان، لا بد أن يقترن بعملية لتحقيق الاستقرار وتوطيده. وكما أكدنا مراراً وتكراراً في المجلس، لا يمكن التغلب على الإرهاب بالوسائل العسكرية وحدها. من المهم للغاية معالجة قضايا الاستبعاد الاجتماعي والفقر ومحدودية فرص الحصول على التعليم، التي توفر كلها أرضاً خصبة لانتشار التطرف والإرهاب.

ونشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، وأثرها على الفتيان والفتيات. يجب على المجتمع الدولي الاستجابة للأزمة الإقليمية بدعم مختلف النداءات الإنسانية الموجهة.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥). وبالنظر إلى الدور المحوري الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، كان من الضروري تكييف قوامه بحسب الحالة الراهنة على أرض الواقع، حتى يستمرّ في كونه جهة فاعلة ذات أهمية. ونأمل أن يعالج مكتب الأمم

المتحدة للدعم في الصومال وجوه القصور القائمة الإدارية والتنسيقية والهيكلية ويستجيب إليها.

إن صمود شعب الصومال وحرصه على إنهاء النزاع مشجعان، ولهذا لا يمكن للمجتمع الدولي أن يخذله في هذه المرحلة. وكما قالت الرئيسة ميشيل باتشيليت على نحو صحيح في المجلس في كانون الثاني/يناير الماضي (انظر S/PV.7361)، فإن السلام متطلب أساسي لتعزيز وحماية الحقوق الأساسية، والإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة شرطان لإحلال السلام.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على الحضور إلى نيويورك لترؤس هذه الجلسة الهامة بشأن الصومال. وأود بصفة خاصة أن أرحب بحضور رئيس وزراء الصومال، الذي أود أن أشكره أيضاً على حضوره إلى نيويورك وإطلاعه المجلس على رؤيته للصومال الجديد. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي على المشاركة في هذه الجلسة كذلك.

يرحب الوفد الأنغولي بعقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الصومال الذي بلغ منعطفا هاما بالنسبة لمستقبل البلد. قدّمت الإحاطات الإعلامية التي أدلي بها هنا فهماً أفضل للتقدم المحرز والتحديات التي يواجهها شعب وحكومة الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة والشركاء الدوليون، الذين تكاتفوا للمساعدة على بناء الصومال الجديد الذي ينعم بالسلام والاستقرار.

في عام ٢٠١٦، يُتوقّع أن يجري الصومال انتخابات، ستمثّل معلماً حاسماً في تنفيذ رؤية عام ٢٠١٦، وهي خريطة الطريق التي وضعتها السلطات الصومالية فيما يتعلق بعملية بناء الدولة والاتحاد، والاستعراض الدستوري والتحضير للانتخابات. لكن بالرغم من التقدم الكبير المحرز حتى الآن، يجب أن نقر ببالغ القلق إزاء الأزمة السياسية والتوترات فيما بين الأطراف الفاعلة على مستوى الدولة على أعلى مستوى.

في العام الماضي، أدّت التوترات السياسية بين الرئيس ورئيس الوزراء السابق إلى حدوث تأخيرات كبيرة في إنشاء الأجهزة البرلمانية الحيوية وإحراز تقدم بصورة عامة في تنفيذ الإطار السياسي الشامل لرؤية عام ٢٠١٦. بعد عقود من عدم الاستقرار، تتوقع أنغولا أن تضع الجهات الفاعلة السياسية المصالح العليا للدولة والشعب في صميم شواغلها، بدلاً من البرامج السياسية.

ويجب أن يكون القادة والشعب في الصومال متحدين وأن يبقى تركيزهم منصبّاً على الأولويات السياسية للبلد، وهي وفقاً لتوافق الآراء الوطني والدولي الأعمالُ التحضيرية وإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٦، والنهوض بعملية بناء الدولة ومكافحة الإرهابيين من حركة الشباب.

وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الوزاري الثاني لمنتدى الشراكة الرفيع المستوى، وإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ولجنة الحدود والاتحاد، واللجنة المستقلّة لاستعراض الدستور وتنفيذه. إن ما أُعلن عنه من أن إجراء انتخابات على أساس ''صوت واحد للشخص الواحد'' في عام ٢٠١٦ قد لا يكون ممكنا هو مسألة مثيرة للقلق، ونتطلع إلى وضع طريقة بديلة للاقتراع، مع مراعاة الحاجة إلى الشمولية، ومنح حق التصويت لجميع الصوماليين.

إن الشمولية والالتزام مسألتان رئيسيتان في العملية السياسية والدستورية الصومالية.

ونتج عن الاجتماع المعني بعملية استعراض الدستور الذي عقد مؤخرا في مقديشو وضع خريطة طريق لعملية شاملة وتشاركية. كما وضع نقاطا مرجعية تتعلق باعتماد دستور جديد بحلول آذار/مارس ٢٠١٦، الأمر الذي نأمل أن يتحقق.

ويثير آخر تقرير لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (انظر S/2015/801) مسائل تبعث على القلق تتعلق باختلاس النخب من الطبقة السياسية ورجال الأعمال للموارد، والفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب القوات المناهضة لحركة الشباب، وحالات تأخير في إنشاء الأجهزة الحيوية، وأنشطة أفراد أو جماعات يشار إليها بعبارة ”شبكات المفسدين في الصومال“. ويجب فعل كل شيء لعرقلة أولئك المفسدين المزعومين كي لا يعرضوا للخطر جهود الدولة بأسرها وأملها، ولا سيما الشباب الصومالي.

وفيما يتعلق بمكافحة حركة الشباب بعد النجاح الذي حققته عملية النسر وعملية المحيط الهندي، من الأهمية بمكان إرساء سلطة الدولة في المناطق التي تمت استعادتها من الإرهابيين، وإنشاء خدمات يستفيد منها السكان، والتخلص – من خلال ذلك – من بعض الأسباب الجذرية لتأييد الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في بناء قدرات الجيش الوطني الصومالي وقوات الشرطة التابعة للدولة، وفي تنفيذ البرنامج الوطني للمقاتلين المسرحين، وفي الوقت نفسه نعرب عن القلق إزاء عدم كفاية التمويل لهذه المشاريع الحاسمة. وسيدعى الجيش والشرطة الوطنيين للاضطلاع بدور حاسم في تأمين الانتخابات خلال الفترة الانتخابية، حيث سيكون من المتوقع أن يسعى إرهابيو حركة الشباب بنشاط لعرقلة العملية الانتخابية.

وفي هذا السياق، نشعر بقلق عميق إزاء مواجهة الحكومة الصومالية لصعوبات في دفع مرتبات الجيش الوطني الصومالي وقوات الأمن الأخرى. فقد تضر هذه الحالة بشدة الأعمال التحضيرية التي يقوم بها البلد واستعداداته وأمنه واستقراره بوجه عام. ومع ذلك، فإننا نشيد بالدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للجيش الوطني الصومالي وقوات الجيش التابعة لجميع الدول الأعضاء المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء الذي أنشئ في مؤتمر المانحين للصومال. ونشيد أيضا بالبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبالقوات نفسها، التي تشارك في مهمة بالغة الصعوبة. وتنتهز أنغولا هذه الفرصة لتشيد أيما إشادة بجميع من جادوا بأرواحهم في الحرب ضد قوى الإرهاب، ومن أجل تحقيق الحرية، ومن أجل إرساء السلام في الصومال في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، فإننا نرى أنه من المهم بصفة خاصة أن تكفل الحكومة الاتحادية والسلطات الإقليمية الامتثال التام للمعايير الدولية واحترام سيادة القانون في العمليات الأمنية.

وفي الختام، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن، فإن الحالة السائدة في الصومال لا تزال هشة. وعلى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يظل يقظا وداعما لكفالة تحقيق استدامة السلام، والاستقرار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون في الصومال. ويجب أن تظل الحكومة الاتحادية الصومالية وجميع الأطراف المعنية ملتزمين بتحقيق تلك الأهداف من أجل الاستمرار في التمتع بثقة المجتمع الدولي ودعمه لبلوغ الأهداف التي تنطوي على استثمارات ضخمة تكفل مستقبل أفضل لشعب الصومال.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): إن حضوركم في المجلس اليوم، سيدي الرئيس، يظهر الأهمية التي توليها المملكة المتحدة للسعي من أجل تحقيق عن السلام والأمن في الصومال. ونرحب برئيس وزراء الصومال شارماركي في مجلس الأمن، وأشكره على بيانه. ونقدر حق التقدير البيانات التي أدلى بها مقدمو الإحاطات الإعلامية. ونشكر السيد نيكولاس كاي على قدرته على المجابهة، والسفير تيتي أنطونيو على تصميمه، والسيدة سوزانا ملكورا على التزامها.

لقد أحرز الصومال تقدما كبيرا في المرحلة التي تلت تعافيه من النزاع. ويبدو أن هذا توافق في الآراء حول الطاولة. ويعد تشكيل الولايات الاتحادية، وإنشاء الإدارات الإقليمية المؤقتة وتعزيزها أمثلة بليغة على ذلك التقدم. كما نرى تطورات مشجعة في إنشاء مؤسسات تعد بعثات رئيسية، ولا سيما لجنة الحدود والاتحاد. ونرى أن هذه اللبنات أساسية لتحقيق الكفاءة والاستقرار في النظام الاتحادي في الصومال.

وسيساعد إجراء الانتخابات على الصعيد الوطني على توطيد ذلك النهج الاتحادي. ونحث الحكومة الصومالية والجهات المعنية الأخرى على الالتزام بعملية سلمية وشاملة ومشروعة خلال إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٦. ويمثل تشكيل اللجنة المستقلة الوطنية للانتخابات وتعيين الرئيس اثنين من التطورات الهامة. ومن الضروري أن تكون اللجنة مجهزة بما فيه الكفاية، وأن يتم تمكينها لتنجح في الإعداد للعملية الانتخابية في عام ٢٠١٦ وإدارتها.

ولا تزال الهجمات الحالية التي تشنها حركة الشباب الإرهابية تشكل خطرا ليس على الصومال فحسب، بل على المنطقة بأسرها. ونشيد بتصميم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي وشجاعتهما في مكافحة حركة الشباب، ونعرب عن دعمنا الثابت لعملية ممر جوبا الجارية. ونرحب بالإعلان مؤخرا عن المفهوم المتوائم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعمليات البعثة. ونأمل أن يعزز ذلك من دعم الأمم المتحدة للبعثة وللعملية السياسية في الصومال.

ومن الأهمية بمكان أن يتم توحيد المكاسب العسكرية التي حققتها العمليات المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي ضد حركة الشباب للحيلولة دون عودة ظهور الحركة. ونرى أن هذا يمكن أن يتحقق على أفضل وجه من خلال استراتيجية منسقة لتحقيق الاستقرار. ويجب أن يظل تشكيل الإدارات الفنية المؤقتة في المناطق المستعادة حديثا وتشغيلها يمثل أولوية من أجل تفادي إحداث فراغ يمكن أن يستغله الإرهابيون.

ويعد إصلاح قطاع الأمن وسيلة هامة لدعم أمن الدولة والشعب الصومالي وسلامتيهما. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية لبناء قطاع أمني أكثر تكاملا وخضوعا للمساءلة. وستعود تنمية مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة في القطاع الأمني بفائدة كبيرة على عملية تحقيق الاستقرار في الصومال. وإذا أريد من تلك الاستراتيجيات أن تحقق نتائج ملموسة، يجب إيلاء اهتمام إلى تطوير هيكل للأمن الوطني في الصومال وغيرها من مبادرات إصلاح قطاع الأمن.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الصومال من خلال خطة تنمية وطنية تستند إلى ميثاق الاتفاق الجديد. ونرحب ببعثة مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي التي جرت مؤخرا في الصومال، الوارد ذكرها في تقرير الأمين العام (S/2015/702) بوصفها الأولى منذ ٢٥ سنة.

ونتوقع أن ييسر ذلك حصول البلد ليس على الإقتراض بشروط ميسرة فحسب، ولكن أن ييسر بشكل خاص عملية إعفائه من الديون.

وأيضا بشأن المسائل الاقتصادية، نشيد بالبنك الدولي على دعمه لتطوير قطاع الطاقة في الصومال، والتدابير الأخرى التي اتخذها البنك لتعزيز فرص العمل والاستثمار الخاص في البلد. كما نشيد بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على دعمها لقطاع الصومال الزراعي، بما في ذلك تلقيح ١٤ مليون من المواشي.

وفي ما يتعلق بالرعاية الصحية، نرحب باعتماد السياسة الصحية الوطنية في الصومال خلال حزيران/يونيه. ونحن ننوّه

بالتقدم المحرز في توفير الخدمات في جميع أنحاء الصومال، مع حصول أكثر من ٤,٢ مليون شخص على الخدمات الصحية الأساسية الآن.

وبالنسبة إلى قطاع التعليم، يسرنا أن نحيط علما بأنه في حزيران/يونيه، خضع أكثر من ٠٠٠ ٧ طالب لأول امتحان مركزي للطلاب الذين يستكملون التعليم الثانوي منذ عام ١٩٩١. ويُعدّ ذلك إنجازا كبيرا نشيد بالسلطات الصومالية عليه. ونحث المانحين على تغطية الفجوة التمويلية التي تعرقل توفير التدريب غير الرسمي للأولاد العاديين. وكلما شارك المزيد من الصوماليين الشباب في الانتاج، كان ذلك أفضل لتحقيق الاستقرار الاجتماعي في البلد.

إن القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس بالإجماع اليوم سوف يعزز كثيرا قدرة مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، خلفا لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى فعالية عمليات الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي.

وبينما يعمل زعماء الصومال وجميع ذوي النوايا الحسنة على إعادة تجميع عناصر السلطة الوطنية ومكوناتها بثبات وقوة، يجب علينا جميعا الحفاظ على الزخم القائم. ونحن نشيد بزعماء الصومال على التزامهم بالحد من الأخطار التي تهدد السلام والأمن في بلدهم. وننوّه بجهودهم الرامية إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونشجع الحكومة وجميع أصحاب المصلحة على مواصلة التركيز على المهمة التي تنتظرنا. ويتمثل طموحنا الجماعي في رؤية الصومال السلمي، والمستقر، والمزدهر، والاتحادي، والديمقراطي، والمتحد في المستقبل القريب جدا.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه الإحاطة الاعلامية عن الصومال، مما يذكّرنا بأن هذا البلد يستحق بالتأكيد تركيز اهتمام المجلس عليه. وأشكر جميع مقدمي الإحاطات الاعلامية على مساهماتهم القيّمة. واسمحوا لي أن أعرب عن الشكر على نحو خصوصي للممثل الخاص الأمين العام نيكولاس كاي، الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وترأسها في ظل ظروف بالغة الصعوبة، ووضع نصب عينيه دائما مصالح الشعب الصومالي. ونرحب ترحيبا حارا بحضور رئيس الوزراء شرمركي في القاعة هذا الصباح.

إن التطورات الإيجابية الأخيرة في الصومال – الاستقرار السياسي، وإعلان برنامج رؤية عام ٢٠١٦، والخطوات الحقيقية نحو تحقيق فيدرالية البلد – تشجع على التفاؤل الحذر حيال مستقبله. فلقد اجتمعت القيادة الصومالية معا واتفقت على إجراء مشاورات شاملة وشفافة تتعلق بالعملية الانتخابية عام ٢٠١٦. وسوف توفر المشاورات الإقليمية مدخلات حاسمة لاجتماع المنتدى الاستشاري الوطني في كانون الأول/ديسمبر، حيث سيُتخذ قرار بشأن نموذج الانتخابات التي ستجري في الصومال. ونحن ندرك أن تحقيق توافق في الآراء لن يكون شأنا يسيرا، ولكن هذا ما يحتاجه الشعب الصومالي ويتوقعه المجتمع الدولي.

وبينما قد يدعو البعض إلى إطالة أمد النظام السياسي الحالي، فإن ذلك ليس الطريق الصحيح الذي يتعين سلوكه. الصومال يستحق انتقالا سياسيا في عام ٢٠١٦، من خلال عملية انتخابية تعطي البرلمان الاتحادي، والرئيس، والحكومة شرعية معززة بولاية جديدة. ونرحب بتعهد الصومال تجاه تشكيل الإدارة الانتقالية الإقليمية النهائية، التي تشمل حيران وشابيل دكسي، قبل نهاية السنة. ومن شأن ذلك أن يكمل خارطة الصومال الاتحادية إلى حد كبير – وهو إنجاز مثير للإعجاب في حد ذاته. وسوف يلزم المزيد من الاهتمام لتعزيز الحوار والتعاون بين المركز والأطراف.

والقضاء على الفقر، ومعالجة الاقتصاد الهش، والافتقار إلى سبل العيش البديلة، وضعف هياكل الحكم أمور يجب أن تظل في صميم الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية، لأن جميع هذه العوامل تشكل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار. ومن الضروري الاستمرار في بذل الجهود الآيلة إلى وضع أسس الانتعاش الاقتصادي والتنمية على نحو شامل ومستدام، وكذلك دعم تربية المواشي وقطاعي الزراعة وصيد الأسماك.

ومن الضروري أن ينخرط الشباب والنساء في العمليات الجارية انخراطا نشطا. وتمكين المرأة ومشاركتها الفعالة على جميع المستويات لهما أهمية خاصة لاستدامة الاستقرار والتنمية في البلد لأجل طويل.

ومع جميع التطورات الإيجابية والمبشرة بالخير في الصومال، لا يسعنا أن ننسى الانتهاكات والاعتداءات الخطيرة والمنتظمة التي ترتكبها حركة الشباب ويرتكبها آخرون تجاه حقوق الإنسان للسكان المدنيين، بمن فيهم النساء، والأطفال، والصحفيون، والبرلمانيون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والعاملون في المجال الإنساني. ونشعر بالجزع على نحو خاص حيال الاعتداءات على الأطفال. وقد تكلمت وفود أخرى عن ذلك. إذ هناك قرابة ٧٥٠ حالة من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال أفيد عن ارتكابها في مدة عام من الزمن. فعلى جميع أطراف الصراع المسؤولية عن حماية المدنيين. ويجب التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم وحشية جماعية، ويجب مساءلة الجناة إزاءها. والشيء نفسه ينطبق على الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي، والاستغلال، وإساءة المعاملة. ويجب أن نقف بحزم تجاه حتمية تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الاعتداء الجنسي والعنف الجنسي. ومرة أخرى، جميع الادعاءات المتعلقة بذلك يجب التحقيق فيها وإخضاع مرتكبيها للمساءلة.

إن لجنة حماية الصحفيين قد وضعت الصومال هذا العام على رأس قائمة الدول الأكثر خطرا على الصحفيين. فهم مستهدفون من قبل المسلحين التابعين لحركة الشباب الذين دأبوا لسنوات على تهديد الصحفيين والاعتداء عليهم بسبب تغطيتهم الجريئة للأنشطة القاتلة التي تقوم بها هذه الجماعة. وفي الآونة الأخيرة جدا، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب عدة صحفيين بجروح وقُتل آخر في هجوم على فندق في وسط مقديشو. ويجب علينا أن نتذكّر أولئك الذين يجرؤون على فضح الإرهابيين، كذلك على حساب حياتهم بالذات. فهم يستحقون العدالة أيضا.

ولقد أدّت المساعدة الدولية المنسقة دورا حاسما في التقدم الذي أحرزه الصومال حتى الآن. ونحن نرحب بالنتائج التي خلص إليها استعراض مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي يذكر أن هذه البعثة الفريدة تحمّلت فوق طاقتها، ولم تعد تصلح تماما للغرض الذي أنشئت من أجله. ونأمل من مكتب الأمم المتحدة لتوفير الدعم في الصومال، المنشأ حديثا مع ولايته وموارده المحددة تحديدا جيدا، أن يكون قادرا على القيام بدوره المتوقع منه.

والمطلوب هو استمرار الدعم الكافي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والجيش الوطني الصومالي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ومن الأهمية بمكان نشر العناصر التمكينية الرئيسية التي تأخر نشرها، مثل طائرات الهليكوبتر المعدة للنقل والأخرى الهجومية، الأمر الذي يشكل علامة في التحول النوعي للحملة الجارية ضد حركة الشباب، وييسر فتح طرق الإمداد الرئيسية بشكل دائم، وهي هامة جدا لحركة مرور المدنيين، فضلا عن توفير الإمدادات الإنسانية.

وهناك أمامنا ١٠ أشهر حرجة وحساسة. ونحن نتطلع إلى جميع القادة والسياسيين الصوماليين بغية أن يعملوا معا بحسن نية للصالح العام للشعب الصومالي والأمة الصومالية. وينبغي وضع المصالح الشخصية جانبا في هذا المنعطف الأكثر أهمية، من أجل مواصلة إحراز التقدم نحو تحقيق برنامج رؤية

عام ٢٠١٦. والمساعدة المستمرة والمنسقة جيدا من الشركاء الدوليين للصومال مطلوبة أيضا، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، بغرض تزويد الصومال بالدعم السياسي والمالي الذي يحتاج إليه.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر جميع المشاركين في الجلسة المنعقدة اليوم الذين قدّموا إحاطات إعلامية للمجلس، لا سيما رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية، دولة السيد عمر عبد الرشيد علي شرمركي.

ونحن نثني على عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ونتشاطر تقييمات الأمين العام بشأن أنشطة البعثة الواردة في الاستعراض الاستراتيجي (S/2015/702). ونلاحظ أن مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يتعين أن يعالج أزمة إنسانية أخذت تتكشف، وأن يتصدى لهجمات إرهابية تشنها حركة الشباب بلا هوادة. وفي الوقت نفسه، إنه يشارك بنشاط في العملية السياسية، ويتولى عددا متزايدا من المهام.

ونحن نعتقد أن الوضع العسكري والسياسي المتوتر في الصومال يدعو إلى تكثيف الكفاح المسلح ضد حركة الشباب، عن طريق بناء قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية، الأمر الذي يتطلب، أولا وقبل كل شيء، زيادة الدعم المادي والتقني الذي تقدّمه الأمم المتحدة. ونشعر بالقلق إزاء تزايد نشاط حركة الشباب، سواء داخل الصومال أو خارجه؛ وتنسيق الأعمال بين المتطرفين الصوماليين وغيرهم من التنظيمات الإرهابية في أفريقيا – بوكو حرام، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين؛ وتزايد هجمات حركة الشباب ضد الدول المجاورة، بما في ذلك كينيا، والأعمال العدائية ضد إثيوبيا وجيبوتي. ونعتقد أنه من الضروري مواصلة الضغط العسكري على المتطرفين الصوماليين. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات الجيش الصومالي وقوات الاتحاد الأفريقي. ونثمّن عاليا الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بهدف تنفيذ قرارات مجلس الأمن في هذا المجال.

ولا بد من التعامل فورا مع أعباء العمل والمشاكل المتزايدة للبعثة، والتي تتمثل أساسا في نقص التمويل ونقص الموظفين. وليس لدينا اعتراض على المقترحات بزيادة التمويل للبعثة في إطار الامتثال الواجب لمعايير الشفافية والمساءلة للبرامج المتخصصة، فضلا عن مشاركة وكالات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ تلك المشاريع. إن الاتحاد الروسي يقدم بانتظام، من خلال المساهمات المحددة الهدف لصناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة، مساعدات إنسانية إلى حكومة الصومال الاتحادية وإلى اللاجئين الصوماليين في البلدان المجاورة. وقد زادت مساعداتنا خلال الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ على ١٣ مليون دولار. وقدمت روسيا في هذا العام، عن طريق برنامج الأغذية العالمي، مليون دولار للصومال و ٢,١ مليون دولار إلى اللاجئين الصوماليين في كينيا.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم جلسة الإحاطة هذه بشأن الحالة في الصومال. كما أشكر السيد عمر عبد الرشيد علي شارماركي، رئيس وزراء الصومال؛ والسيدة سوزانا مالكورا، رئيسة مكتب الأمين العام؛ والسيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة على إحاطاتهم الإعلامية.

خلال السنوات القليلة الماضية، وبفضل التضحيات الهائلة والجهود المشتركة الدؤوبة التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الدفاع والأمن الصومالية، تحقق نجاح كبير في العمليات العسكرية. فقد ضرب الضعف حركة الشباب

بشكل كبير وطُردت من معاقلها الاستراتيجية. واستُعيدت السيطرة على ٨٠ في المائة من أراضي الصومال. وتحسنت الحالة الأمنية وتتشكل ببطء ولكن بثبات بيئة سياسية مواتية. ونغتنم هذه الفرصة للإشادة الكبيرة بوحدات بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية على جهودها القيمة وإنجازاتها الباهرة. كما ننحني إجلالا لجميع الجنود الذين سقطوا من أجل السلام.

كما يسرنا التنويه بأنه، على الصعيد السياسي، مكنت الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية من إحراز تقدم كبير، ولا سيما في تنفيذ برنامج رؤية عام ٢٠١٦. وقد برهن على ذلك، من بين أمور أخرى، إنشاء ثلاث إدارات إقليمية مؤقتة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ولجنة الحدود والاتحاد. وإضافة إلى ذلك، أطلق رئيس الصومال في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر أعمال المنتدى الاستشاري الوطني، الذي يجمع بين جميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عملية انتخابية أكثر شفافية وشمولا، تراعي تنوع الشعب الصومالي. وندعو المجتمع الدولي بأسره إلى بذل المزيد من الجهود لاستكمال الجهود الجارية التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية والرامية إلى إنشاء آخر إدارة إقليمية مؤقتة من الآن وحتى نهاية هذا العام، والتي تهدف إلى التعجيل بمراجعة الدستور الاتحادي المؤقت وإطلاق عملية انتخابية جديدة في عام ٢٠١٦.

وبالرغم من كل التقدم المحرز الذي لا يمكن إنكاره، لا تزال الحالة الأمنية تثير القلق بسبب التهديد الخطير الذي تشكله حركة الشباب الإرهابية. وتواصل تلك الحركة، من خلال هجماتها العشوائية والفتاكة، تقويض عملية السلام لتحقيق هدف وحيد يتمثل في جعل البلد غير قابل للحكم. ولذلك، يجب أن تستمر العمليات العسكرية الهجومية المشتركة التي تقوم بها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية، مع ترك الباب مفتوحا أمام أولئك المستعدين لقبول حل عن طريق التفاوض. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ملحة إلى حشد المزيد من الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن والدفاع الصومالية من أجل طرد حركة الشباب تماما من الصومال. ويجب أن يتم ذلك تحديدا بتزويد بعثة الاتحاد الأفريقي بعوامل مضاعفة القوة التي طال انتظارها. وسيسمح ذلك لبعثة الاتحاد الأفريقي بأن تكون أكثر فعالية وأفضل تكيفاً للتصدي لتنقل الإرهابيين. ومن الأهمية بمكان أيضا بناء قدرة قوات الأمن الصومالية بغية إعدادها تدريجيا لتسلم المسؤولية من بعثة الاتحاد الأفريقي لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة.

وعلاوة على ذلك، فإن من المناسب أن نشير إلى أن العمليات العسكرية وحدها لا تكفي. إذ يجب أن تقترن بفتح مجال للحوار السياسي وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن تحسين الحالة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، من المهم بصفة خاصة أن يكون دعم المجتمع الدولي بعيد المدى ومتعدد الأوجه وأن يستند إلى فرضية إعادة بناء البلد بإعطاء الأولوية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تعزيز التعليم وعمالة الشباب. وبنفس الروح، ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعداته الإنسانية للمحتاجين، لا سيما أولئك الموجودين في المناطق الخاضعة لنفوذ الإرهابيين.

ونأمل أن يعزز القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، الذي اتخذناه توا، بدرجة كبيرة الجهود المشتركة التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية، وذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، الأمر الذي سيتيح لها الاستفادة من الآن فصاعدا من دعم لوجيستي أكبر وحسن التوقيت وأكثر مرونة. وفي هذا الصدد، وبينما نرحب بما أعلنت عنه حكومة المملكة المتحدة من نشر أفراد عسكريين في الصومال مستقبلا، نأمل أن يوفر ذلك النشر لقوات الاتحاد الأفريقي دعما مخصصا في مجالات اللوجستيات والهندسة والمساعدة الطبية.

وفي الختام، نعرب مرة أخرى عن فخرنا وارتياحنا إزاء رؤية بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية، بدعم من المجتمع الدولي، تنجز بكرامة وتفان هذه المهمة الصعبة لمساعدة الشعب الصومالي في التعافي من حرب طويلة ومدمرة. وتثبت البعثة بما فيه الكفاية أن الأفارقة يمكنهم الصمود في وجه التحديات الأمنية التي تواجهها أفريقيا الآن، شريطة أن يوافق المجتمع الدولي على تزويدهم بما يلزم من دعم مالي ولوجستي. والدروس المستفادة من هذا التعاون النموذجي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ينبغي أن تؤدي إلى تطبيق ذلك النموذج في إطار عمليات أخرى.

السيدة قعوار (الأردن): في البداية، أود أن شكر معالي وزير الخارجية السيد فيليب هاموند على رئاسته لهذه الجلسة الهامة بهدف تسليط الضوء على مختلف أبعاد الحالة في جمهورية الصومال الاتحادية الشقيقة. وأود أن أشكر رئيس الوزراء الصومالي، السيد عمر عبد الرشيد علي شارماركي، على وجوده في هذه الجلسة الهامة. وأود أن أقول للسيد نيكولاس كاي إن المجلس يشكره على جهوده الحثيثة في الصومال، ونعلم صعوبة الأوضاع وخطورتها وكل ما قمتم به في هذه السنين الأخيرة. وأشكر السيد أنطونيو والسيدة مالكورا على كلمتيهما.

أود أن ألفت انتباه الرئاسة أن الأردن كان قد شارك في تقديم مشروع القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، لكن لم يتم ذكره في البداية، مجرد توضيح.

يُثني الأردن على الجهود الكبيرة التي يقوم بها كل من فخامة السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية ورئيس الوزراء وأعضاء حكومة الصومال الاتحادية من أجل بناء الدولة وإعادة الأمن والاستقرار على مدار الأعوام الثلاثة الأخيرة. ويرحّب الأردن بالإنجازات التي تم تحقيقها على الصعيد السياسي، بما فيها إنشاء وتطوير الإدارات الإقليمية المؤقتة، وإطلاق عملية مراجعة الدستور، وإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، إضافة إلى عقد المنتدى الوطني التشاوري للتوافق على نموذج العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦.

وفي هذا الصدد، يؤكد الأردن على ضرورة استمرار عملية المصالحة الشاملة التي ستعزز التماسك والاندماج الوطني، مع ضرورة إشراك كافة أطياف المجتمع من أجل تحقيق التحوّل الديمقراطي الناجح من خلال إجراء عملية الانتخابات بصورة حرّة وشفافة ونزيهة في عام ٢٠١٦ لتلبية توقعات الشعب الصومالي ولإحلال الأمن والسلام المستدام في الصومال. ونحثّ كافة الأطراف الفاعلة والمؤسسات الرئيسية في الصومال على أن تتعاون بشكل بنّاء لضمان تحقيق التقدّم في تنفيذ ”رؤية ٢٠١٦“.

نؤكد على ضرورة توطيد وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في مختلف أنحاء البلد بهدف دعم عملية السلام والمصالحة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وندعو المجتمع الدولي إلى الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والمالي لحكومة الصومال الاتحادية لتمكينها من أداء دورها على كافة الأصعدة، بما فيها إجراء الانتخابات عام ٢٠١٦.

يدين الأردن بأشدّ العبارات الهجمات الإرهابية لحركة الشباب في الصومال وفي الدول المجاورة، والتي أدّت إلى مقتل وجرح العديد من المواطنين الأبرياء، بالإضافة إلى عدد من الموظفين التابعين للبعثات الدولية. ونشيد بالدور الهام لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعاونها مع القوات المسلّحة الصومالية في شن عمليات عسكرية من أجل تحييد حركة الشباب الإرهابية وتحرير المناطق التي تخضع لسيطرتها. ويجب الاستمرار في العمليات العسكرية لتحييد حركة الشباب الإرهابية بشكل تام، حيث يشكّل تحييد الحركة ركيزة أساسية لتوفير السلم والأمن المستدام في الصومال.

وفي هذا الإطار، يرى الأردن ضرورة دعم المجتمع الدولي لإنشاء استراتيجية إقليمية شمولية في المنطقة للقضاء على الإرهاب والتعامل بشكل متكامل مع ظاهرة التنظيمات الإرهابية مما يكفل حرمانها من البيئة المحلّية الحاضنة وتخفيف مصادر التمويل، ومعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لتفويت الفرص التي تستغلها هذه التنظيمات لتجنيد المقاتلين. وعلى صعيد متّصل، فإن العمليات العسكرية لوحدها لا تكفي لتحقيق الاستقرار المنشود، حيث يتوجّب تعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن وإنشاء الهياكل الإدارية اللازمة، إضافة إلى جهود المصالحة الوطنية، لتتمكّن المؤسسات الأمنية الصومالية من استلام المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مستقبلاً. ونحثّ المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين على مواصلة دعمهم للصومال لإصلاح قطاع الأمن وتنمية قدرات الجيش والشرطة الصومالية لتتمكّن من القيام بمهامها.

إن الأزمة الإنسانية ما زالت مستمرّة في الصومال مع حاجة قرابة ٣ ملايين شخص إلى المساعدات الإنسانية. مما يتطلّب زيادة الدعم والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظّمات الدولية المعنيّة في مجال الإغاثة الإنسانية لمواجهة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة وتفادي تفاقمها، ونؤكّد على أهمية استمرار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات المسلحة الصومالية في توفير الحماية لطرق الإمداد الرئيسية وتوفير حرية الحركة بأمان للمنظمات الإنسانية لتمكينها من إيصال المساعدات إلى محتاجيها. وختاماً، نحث المجتمع الدولي على ضرورة رفد الاقتصاد الصومالي ودعم عملية الانتعاش الاقتصادي لتحقيق الاستقرار المستدام في الصومال.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن تقديرها لمبادرة المملكة المتحدة بعقد جلسة اليوم. ونود أن نشكر وزير الخارجية هاموند على ترؤسه جلسة اليوم ونرحب بحضور رئيس الوزراء الصومالي السيد شارماركي.

لقد استمعت الصين بعناية إلى الإحاطات الإعلامية التي قدمها كل من رئيس وزراء الصومال شارماركي؛ والسيدة سوزانا مالكورا رئيسة ديوان الأمين العام؛ والسيد نيكولاس كاي الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ؛ وسعادة السفير تيتي أنطونيو المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

يدخل الصومال مرحلة من الفرص التاريخية لإعادة بناء الدولة. إن حكومة الصومال الاتحادية، بدعم من المجتمع الدولي، تقوم بالتنفيذ الكامل لرؤية عام ٢٠١٦، وتشجّع بنشاط على تحويل البلد إلى اتحاد فيدرالي وتسعى إلى تعزيز المصالحة الاجتماعية وتسريع التنمية وتحسين معيشة الناس. وترحب الصين بهذه الجهود. وفي غضون ذلك، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في الصومال هشة وبناء السلام سيكون رحلة طويلة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم الصومال ومساعدة الشعب الصومالي على الخروج من شبح النزاع في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وأود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية:

أولاً، من أجل تعزيز عملية السلام في الصومال بشكل مطرد، تدعو الصين المجتمع الدولي إلى أن يتبع مبدأ القيادة والملكية الصوماليتين، والمساعدة الفعالة لحكومة الصومال الاتحادية لتحسين قدرتها على الحكم، والتعجيل ببناء المؤسسات على الصعيد المحلي وتعزيز المصالحة الاجتماعية. ونأمل أن تنطلق جميع الأطراف في الصومال من اهتمامها الشامل بمستقبل الدولة والشعب، وأن تسوي خلافاتها على النحو المناسب عن طريق الحوار والتشاور من أجل المحافظة على نحو مشترك على سلام البلد واستقراره.

ثانياً، بهدف توطيد الأمن والاستقرار في الصومال على نحو كامل، تعمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مع الجيش الوطني الصومالي بشكل وثيق منذ بداية العام وقد حققا نتائج

جيدة في مجال مكافحة الإرهاب. وتقدر الصين تقديراً عالياً مساهمة الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في الصومال، وترحب باتخاذ قرار اليوم ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، وإنشاء مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ونأمل أن يتم تنفيذ القرار بالكامل لكي يتم تقديم دعم لوجستي مطرد ومستقر إلى بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي.

ثالثاً، فيما يتعلق بالتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال، فلا يمكن اجتثاث الأسباب الجذرية للنزاع وصون مصالح الشعب وحقوقه الأساسية إلا من خلال التنمية. إن الصومال بلد غني بالموارد الطبيعية، مع إمكانات كبيرة للتنمية. وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي مدخلاته في البُنى التحتية والقطاع الزراعي في الصومال بغية تعزيز قدراته من أجل التنمية المستدامة. ولدى القيام بذلك، ينبغي أن يحافظ المجتمع الدولي على التشاور الوثيق مع حكومة الصومال الاتحادية ويحترم آراءها.

كانت الصين دائماً من أشد المؤيدين لعملية السلام في الصومال. ولطالما قدمت الصين الدعم للصومال ولبعثة الاتحاد الأفريقي في حدود قدراتها. وفي إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي، قامت الصين بتدريب عدد كبير من الموظفين لإعادة بناء الدولة في الصومال. وعلى الرغم من الهجوم الإرهابي على السفارة الصينية في الصومال في تموز/يوليه الماضي، الذي تسبب في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، فقد بقي وجود الصين وأنشطتها الجارية في الصومال ثابتين، مما يبرهن بشكل كامل على دعم الحكومة الصينية الثابت لعملية السلام وإعادة بناء الدولة في الصومال. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي للاضطلاع بدور بناء في التعجيل بإنعاش الصومال.

كانت الصين وأفريقيا في السراء والضراء معاً كجزء من مجتمع مشترك المصير والمصالح. في كانون الأول/ديسمبر، سيعقد منتدى التعاون الصيني الأفريقي مؤتمر قمة في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، والتي ستكون ثاني قمة صينية – أفريقية للمنتدى والقمة الأولى التي تعقد في القارة الأفريقية.

ومنذ إنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي، قبل ١٥ عاما، وبفضل الجهود التي بذلها كلا الجانبين، نما التعاون العملي نموا كبيرا وعاد بفوائد ملموسة على شعوب أفريقيا والصين. وموضوع مؤتمر القمة المقبل للمنتدى هو ”تكاتف الصين وأفريقيا من أجل تعاون مفيد للجميع والتنمية المشتركة“. والصين على استعداد لأن تغتنم تلك الفرصة للعمل مع جميع بلدان أفريقيا، بما فيها الصومال، لتعزيز التعاون الذي يعود بالنفع المتبادل في مجالات رئيسية مثل التصنيع وتحديث الزراعة والرعاية الصحية وشؤون الموظفين والتبادل الثقافي والسلام والأمن. ونحن مستعدون للتعاون مع أفريقيا لجعل مؤتمر القمة اجتماعا تاريخيا من أجل تعزيز التضامن والتعاون بين الصين وأفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. في الختام، أود أن أشكر مرة أخرى رئيس وزراء الصومال على حضوره وعلى بيانه. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية. وأرحب باتخاذ القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥) بالإجماع وأثني على السيد نيكولاس كاي على خدماته المتميزة للأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ٣٥/١١.